

المحاضر الرسمية

## الجمعية العامة



الدورة السابعة والستون

الجلسة العامة ٦٩

الثلاثاء، ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٣، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد يريميتش ..... (صربيا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد  
كاندا (غانا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

تأين فخامة السيد ظل الرحمن، رئيس جمهورية بنغلاديش  
الشعبية

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أكون هنا  
لتأين فخامة السيد ظل الرحمن، الذي شغل منصب رئيس  
بنغلاديش منذ عام ٢٠٠٩. كان من بين أكثر رجال الدولة  
في بنغلاديش احتراماً، مع قضاء أكثر من ٥٠ عاما من التفاني  
في خدمة البلد وشعبه. انتخب بوصفه الرئيس الخامس عشر  
في عام ٢٠٠٩، وقدم إسهامات هامة في التحول الديمقراطي  
للبلد طوال حياته السياسية. أشاطر أسرة الفقيد وحكومة  
وشعب بنغلاديش مشاعر الحزن.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): قبل الشروع في  
تناول البنود المدرجة في جدول أعمالنا، من دواعي حزني أن  
أؤبن فخامة السيد ظل الرحمن، رئيس جمهورية بنغلاديش  
الشعبية، الذي وافته المنية في ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٣.

وأعرب أيضا عن مواساتي للأسر التي فقدت أحياءها ومنازلها  
وسبل رزقها بسبب الإعصار الذي ضرب مقاطعة براهمانباريا يوم  
الجمعة الماضي. هذا تذكير آخر بضعف شعب بنغلاديش في  
مواجهة تغير المناخ، ضعف نشاطه جميعا بدرجة متزايدة.

بالنيابة عن الجمعية العامة، أرجو من ممثل جمهورية  
بنغلاديش الشعبية أن ينقل تعازينا إلى حكومة وشعب  
بنغلاديش وإلى أسرة الفقيد فخامة السيد ظل الرحمن.

لكن، رغم الأنباء المحزنة، هناك الكثير مما يدعو شعب  
بنغلاديش إلى التفاؤل بشأن مستقبله، للرئيس الراحل أن يشعر

أدعو الآن الممثلين إلى الوقوف والتزام الصمت لمدة دقيقة  
حدادا على وفاة فخامة السيد ظل الرحمن.

وقف أعضاء الجمعية العامة مع التزام الصمت لمدة دقيقة.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي  
ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع  
أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر  
التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



ونحن نحزن اليوم لفقده، ولكننا نلتمس السلوى في أن البلد الذي ساعد في تأسيسه يزداد قوة يوما بعد يوم.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على بيانه.

أعطي الكلمة الآن لممثل تشاد الذي سيتكلم باسم مجموعة الدول الأفريقية.

**السيد علامي** (تشاد) (تكلم بالفرنسية): أتكلم بالنيابة عن المجموعة الأفريقية في هذه المناسبة الرسمية للجمعية العامة لتأبين فخامة السيد ظل الرحمن، رئيس جمهورية بنغلاديش الشعبية، الذي رحل عن عالمنا لتوه ولكن ذكره ستظل حياة. والمجموعة الأفريقية تكرم ذكرى شخص قدم، بشجاعة وتضحية بالذات، إسهامات قيمة في تحقيق الديمقراطية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلده طوال حياته السياسية النموذجية.

وفي هذه المناسبة الجليلة، تعرب المجموعة الأفريقية، عبر شخصي المتواضع، عن خالص تعازيها لأسرة الرئيس الراحل ظل الرحمن وكذلك لحكومة وشعب جمهورية بنغلاديش الشعبية في هذه الخسارة الفادحة. كما تعرب المجموعة عن مواساتها لهم في أيام الحزن والأسى هذه التي يعيشونها. تغمد الله الفقيد برحمته.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل قطر الذي سيتكلم باسم مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ.

**السيد لرم** (قطر): بالنيابة عن مجموعة آسيا والمحيط الهادئ، أسمحوا لنا أن نعرب عن تعازينا الخالصة في وفاة رئيس بنغلاديش، فخامة الرئيس محمد ظل الرحمن. ونود أيضا أن نعرب عن مواساتنا لأسرة الفقيد ولحكومة وشعب جمهورية بنغلاديش. كما نعبر عن تعاطفنا القلبي لسعادة السفير السيد عبد المؤمن، الممثل الدائم لجمهورية بنغلاديش الشعبية لدى

بالفخر لعلمه أن بلده أحرز تقدما هائلا منذ الاستقلال، قبل ٣٨ عاما. تقدم بنغلاديش نموذجا في بناء القدرة على التعافي والتأهب للكوارث. إنها رائدة في التنمية المستدامة وفي إحراز تقدم كبير في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وهناك زيادة مطردة في عدد البنين والبنات الملتحقين بالمدارس. ومعدل وفيات الأمهات والأطفال في انخفاض. والبلد يعزز الحماية الاجتماعية ويحسن الخدمات العامة، بما في ذلك الصرف الصحي والمياه العذبة. وبنغلاديش رائدة في مجال الائتمانات البالغة الصغر منذ عهد بعيد، واقتصادها في ازدهار. ونتيجة لذلك، فإن بنغلاديش تسير على الطريق الصحيح نحو الخروج من دائرة أقل البلدان نموا.

وبنغلاديش تقوم بدور ريادي أيضا في مجال تمكين المرأة. وأنا فخور على نحو خاص بالجهود التي تبذلها ضابطات الشرطة البنغلاديشيات اللاتي يخدمن في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام وهن يثبتن للنساء والرجال في البلدان التي يخدمن فيها أنه ما من شيء لا تستطيع المرأة القيام به. وتمكين المرأة يمثل أولوية عليا بالنسبة لي. ونساء بنغلاديش، من رئيسة وزرائها، معالي الشيخة حسينة، إلى ضابطات شرطتها، هن في الطليعة. وبطبيعة الحال، لا تزال بنغلاديش تواجه تحديات خطيرة. فالبلد سيظل يواجه اختبارا بسبب النمو السكاني وعدم المساواة وارتفاع أسعار الغذاء والطاقة والحاجة إلى إيجاد وظائف لائقة للشباب. وينطبق ذلك أيضا على التحديات التي تواجه الديمقراطية والمصالحة وتضميد الجراح والعدالة ذات الصلة بالكفاح من أجل الاستقلال.

وكان الرئيس ظل الرحمن يؤمن باستقلال بنغلاديش. وقد عمل في سبيل ذلك وكان أحد الشخصيات السياسية البارزة في البلد. وكانت المكافأة التي حصل عليها في سنواته الأخيرة هي توليه الرئاسة، وهو إقرار بتفانيه طوال حياته.

بنغلاديش دورا بارزا في عمليات حفظ السلام في سيراليون والصومال وموزامبيق ورواندا وكوسوفو.

إن ما يجعل مسار الرئيس الراحل مصدر إلهام للأجيال القادمة في بلده وأماكن أخرى هو عدم تأثير المصاعب التي واجهها خلال فترات مختلفة من حياته في تصميمه على إبقاء توجيه بلاده نحو الازدهار والتقدم لتتبعها مكانها الصحيح في المجتمع الدولي. كما لم تكن حياته خالية من الصعوبات والحزن. فقد تم سجنه مرتين خلال نضاله ومُني بخسارة كبيرة عندما اغتيلت زوجته وزميلته المناضلة، السيدة آيفي ظل الرحمن، في عام ٢٠٠٤.

تكرر مجموعة آسيا والمحيط الهادئ مرة أخرى حزنها العميق لفقدان رجل ذي بصيرة وحكمة وقيادة، سفتقدتها وتذكرها. ونتمنى الخير لشعب بنغلاديش في المستقبل ونجدد التزام مجموعة آسيا والمحيط الهادئ بالعمل في تعاون وثيق مع خليفته. نغمد الله بواسع رحمته وأسكنه فسيح جناته.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): أُعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية مولدوفا الذي سيتكلم بالنيابة عن مجموعة دول أوروبا الشرقية.

**السيد لوبان** (جمهورية مولدوفا) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن مجموعة دول أوروبا الشرقية، أود أن أعرب عن خالص تعازينا القلبية لأسرة الفقيد صاحب الفخامة السيد محمد ظل الرحمن ولرئيس جمهورية بنغلاديش الشعبية بالإنيابة ولحكومة بنغلاديش وشعبها في وفاة الرئيس ظل الرحمن.

كان ينظر للرئيس الراحل كشخصية سياسية محترمة لبنغلادش اكتسبت احترام القوى السياسية داخل بلدها وخارجه على حد سواء. وكان أحد المؤسسين المحنكين لبنغلادش منذ عام ١٩٧١، وشخصية محورية فيما يخص الدفاع عن التطور الديمقراطي للبلد وتوطيده.

الأمم المتحدة، وموظفيه. ونتمنى من الله أن يمنحهم الثبات بعد هذا الخطب الجلل.

لقد كان الرئيس الراحل زعيم قويا يتميز بالمبادئ والالتزام. وقد تجلّى التزامه بالنهوض ببلاده وتحسين مستوى معيشة مواطنيه منذ أن كان طالبا. وكانت خطواته الأولى في خدمة بلده في عام ١٩٥٢، عندما لعب دورا حيويا في حركة اللغة البنغالية كما أصبح التزامه السياسي أكثر وضوحا عندما شارك في حرب التحرير في عام ١٩٧١.

كما كانت له بالفعل رؤية للدور الذي ينبغي أن تضطلع به بلاده على الصعيدين الإقليمي والدولي، عندما انضم إلى رابطة عوامي. وقد أظهر عزيمة قوية لتعزيز المساواة بين مواطنيه وتعزيز مبادئ الديمقراطية والعدالة الاجتماعية منذ انتخابه عضوا في البرلمان في عام ١٩٧٣ وانتخابه في وقت لاحق رئيسا لبنغلاديش في عام ٢٠٠٩.

كما يدل سجله المهني على مدى حرصه على تحسين الظروف المعيشية للفقراء بين شعبه ونشر ثقافة التضامن بين مختلف شرائح المجتمع البنغالي. ولتحقيق هذه الأهداف السامية، خطط لمعالجة عدد من القضايا الملحة، مثل النمو السكاني ونقص الغذاء والتنمية المستدامة ومكافحة الفقر وتمكين المرأة.

وخلال مسيرته السياسية، أصبحت بنغلاديش عضوا في الأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز بالإضافة إلى مجموعة الـ ٧٧ والصين. وبفضل رؤيته وقيادته، نعمت بنغلاديش بعلاقات جيدة مع الدول المجاورة لها وتعاونت مع دول جنوب آسيا ومنظمة التعاون الإسلامي.

وعلاوة على ذلك، فقد أكد الرئيس الراحل التزامه القوي من أجل تعزيز السلام والأمن الدوليين، فجعل بلاده واحدة من الدول الرائدة التي تلعب دورا حيويا في بعثات الأمم المتحدة المختلفة لحفظ السلام. وعلى هذا النحو، لعبت

١٩٧١. وبعد مرور اثنين وأربعين عاما، فإننا نكرم رجلا كان مشاركا نشطا في تأسيس بلده كدولة مستقلة. وقد خلف أبناء وإرثا كما أضفى الهيبة على السياسة، والرحمة الواسعة والشجاعة التي لا حدود لها. وكانت روحه دائما روح محارب مصمم على إرساء الديمقراطية. ونتمنى استمرار تلك الروح لدى شعب بنغلادش كشرف لا يحصى لرجل دولة وطني.

إن الدول الأعضاء في مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تقدم تعازيها إلى أسرة الرئيس الراحل ظل الرحمن، وتشارك شعب بنغلادش الحداد خلال هذه الفترة الحزينة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل فنلندا الذي سيتكلم بالنيابة عن مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى.

**السيد تالاس** (فنلندا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلّم بالنيابة عن مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى. أود أن أعرب عن خالص تعازينا لشعب وحكومة جمهورية بنغلادش الشعبية للوفاة المحزنة لرئيس دولتها، فخامة الرئيس محمد ظل الرحمن.

لدى الرئيس ظل الرحمن حياة مهنية طويلة ومحترمة للغاية في الحياة السياسية لبنغلادش، وكسب الاعتراف والاحترام في الداخل وخارج حدود البلد. وكان نشطا بالفعل، على طريق بنغلادش للاستقلال. وبعد ذلك، كان انخراط السيد ظل الرحمن ضروريا فيما يخص وضع معالم تطور البلد نحو الديمقراطية.

لقد كان السيد ظل الرحمن داعما كبيرا للتكامل الاقتصادي الإقليمي في جنوب آسيا. ونظرا لتفانيه وتفاني زملائه وعملهم الدؤوب، بوسع بنغلادش اليوم أن تقدم لمواطنيها مستويات معيشة أحسن وآفاقا أكثر إشراقا للمستقبل. وتظل بنغلادش

وبفضل تفانيه وإخلاصه للتقدم ببلده، فقد نجح في تحسين رفاهية المواطنين وزيادة جودة حياتهم، بما في ذلك من خلال التعزيز القوي للتكامل الاقتصادي الإقليمي في جنوب آسيا. وأقر الأمين العام بان كي - مون بإسهام الرئيس الراحل ظل الرحمن، قائلا في اليوم الذي توفي فيه زعيم بنغلادش بأن الرئيس الراحل محمد ظل الرحمن، قدم إسهامات هامة في الفترة الانتقالية للبلد، طيلة حياته السياسية. ونحن نؤيد هذا التقييم.

وتلك خسارة لا تعوض لبلد بنغلادش وشعبها. وسيتم تذكر فخامة السيد محمد ظل الرحمن في بلده وخارجه. فلترقد روحه بسلام.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة سانت لوسيا، التي ستتكلّم باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

**السيدة لويس** (سانت لوسيا) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلّم بالنيابة عن الدول الأعضاء في مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، لأترحم على فخامة السيد ظل الرحمن، الرئيس السابق لجمهورية بنغلادش الشعبية. ونكرم ذكرى رجل، كان مبعلا على نطاق واسع ونادرا ما تعرض للانتقاد، وترقى من مجرد عضو ليتبوأ أرقى منصب في الدولة، وشارك بنشاط في مجريات التاريخ السياسي لبنغلادش. وكشخص أمضى حياته في السياسة، فقد كان قادرا كما يجب على أن يكون جزءا من العملية التي أكدت باستمرار أولوية النظام الديمقراطي في البلد. وقد جسد تفانيا لا يتزعزع تجاه شعب بنغلادش. ورغم تعرضه للمعاناة والتحديات خلال خدمته العامة الطويلة والتميزة، فإنه قد تغلب عليها، دوما بل خرج منها أكثر إصرارا على تأييد قضية الجماهير.

ولد الرئيس ظل الرحمن في جيل، ألهم التزامه التام بالديمقراطية ومثلها، الأمة لتدخل في حرب التحرير في عام

أحر التعازي إلى أسرة الفقيد، وشعب وحكومة جمهورية بنغلاديش الشعبية إثر وفاة الرئيس الراحل محمد ظل الرحمن.

وقد أصبح الرئيس السابق ظل الرحمن شخصية بارزة في سياسة حركة اللغة البنغالية، وكان طرفا فاعلا اتسم بالبطولة في معركة بنغلادش من أجل التحرر. ويظهر في كل بلد زعيم عظيم في أكثر أوقات البلد شدة. لقد كان الرئيس رحمان ذلك القائد. واضطلع بدور فعال في إنشاء حزب رابطة عوامي. وكعضو نشط في كل من هذه الحركات، فقد تمكن من الإسهام، ليس فقط في استقلال بنغلادش، بل أيضا في رسم مسيرتها كدولة مستقلة وديمقراطية. وسجن بعد استقلال بنغلادش.

وجعلت منه خبرته الواسعة، رجلا سياسيا محنكا، وقويا في الحزب، لكن الأهم أنه كان رجل دولة محترما حقا من زملائه في الحياة السياسية. ولأنه كان مشبعا بالمثل والقيم الديمقراطية، فقد أثرى حزب رابطة عوامي.

وبفضل الخصال القيادية الممتازة للرئيس ظل الرحمن، فقد أصبح رئيسا محبوبا لدى الناس. كما شارك بنشاط أيضا في أنشطة التنمية الاجتماعية والحفاظ على البيئة. وظل ملتزما بالعمل السياسي الديمقراطي رغم فقد زوجته، التي كانت زميلة له في حزب رابطة عوامي، في هجوم إرهابي حصل في عام ٢٠٠٤. وتترك وفاته فراغا ليس فقط في حزب رابطة عوامي، بل أيضا في الساحة السياسية الوطنية البنغالية.

كما فقد جنوب آسيا أيضا رجلا دولة بارزا. ومع ذلك، يحدونا الأمل في أن تستمر تراثه الثمين في إلهام شعب بنغلادش وخدمته خلال السنوات القادمة.

**السيد مومن** (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): نحتفل اليوم، ٢٩ آذار/مارس، بعيد الاستقلال لدينا. ففي مثل هذا اليوم بالذات عام ١٩٧١، عندما أقدمت القوات العدو على

أيضا قوية على الصعيد الدولي، وتظل إحدى الدعائم الأساسية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام على الصعيد العالمي.

إن تفكيرنا وتعاطفنا مع أسرة وأصدقاء الرئيس الراحل ظل الرحمن. ونحن على ثقة بأن شعب وحكومة بنغلاديش سيتغلبان على الخسارة ويعملان معا من أجل المضي قدما برويته.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الولايات المتحدة الأمريكية، الذي سيتكلم باسم البلد المضيف.

**السيد ديلورينتس** (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم حكومة الولايات المتحدة. ونقدم تعازينا إلى شعب وحكومة جمهورية بنغلادش الشعبية إثر وفاة فخامة الرئيس محمد ظل الرحمن، الرئيس السابق لبنغلادش.

تحتفل بنغلادش اليوم بالذكرى السنوية الثانية والأربعين لاستقلالها. لذلك من المناسب والملائم والمؤثر أن نجتمع هنا اليوم لنحيي ذكرى الرئيس ظل الرحمن، الذي كرس حياته لهذه الدولة التي أحبها. إن خدمة الرئيس ظل الرحمن، لبلده وتقانيه في تعزيز الديمقراطية في بنغلادش تعود إلى نضال البلد من أجل نيل الاستقلال، عندما كان طالبا وناشطا سياسيا. واستمر ذلك الكفاح لعقود، حتى فترته الرئاسية وخلاها.

واليوم، في هذا اليوم الذي يوحد جميع البنغاليين، نحى ذكرى الرئيس ظل الرحمن، ونقدم نعازيننا الخالصة لأسرته وللشعب البنغالي خلال هذه الفترة الحزينة.

**السيد كوهونا** (سري لانكا) (تكلم بالإنكليزية): بصفة سري لانكا دولة عضوا في رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، فإن وفد سري لانكا، بالنيابة عن حكومته وشعبه، يعرب عن

البنغالية، التي ضحى في إطارها أبناء الشعب بالغالي والنفيس من أجل حماية لغتهم الأم، وبطبيعة الحال، ثقافتهم وقيمهم، والحفاظ عليها. وقد انتخب لأول مرة في مشواره السياسي عضواً في البرلمان الوطني لباكستان في عام ١٩٧٠، وخلال حرب تحرير بنغلاديش، شارك السيد ظل الرحمن بفعالية في حكومة بنغلاديش في المنفى. وفي أعقاب اغتيال بانغاباندو الشيخ مجيب الرحمن في عام ١٩٧٥، ألقت الطغمة العسكرية القبض عليه وقضى أربعة أعوام في السجن. وشغل السيد ظل الرحمن منصب وزير من عام ١٩٩٦ إلى عام ٢٠٠١. وأدى اليمين الدستورية بصفته الرئيس التاسع عشر لبنغلاديش في ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٩، وظل يضطلع بمسؤولياته حتى وفاته هذا العام.

وانتخب السيد ظل الرحمن أميناً عاماً لحزبه أربع مرات فيما شكل رقماً قياسياً في تاريخ بنغلاديش. وبعد الأزمة السياسية التي اندلعت في بنغلاديش في ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، التي تعرض فيها للخطر مستقبل الديمقراطية التعددية والاستقرار، وكان فيها البلد في حالة اضطراب تام، أبان محمد ظل الرحمن عن قدرته على الارتقاء لمستوى المسؤولية وقام بدور ريادي حاسم في استعادة الديمقراطية. وكانت الكلمة الأخيرة لحكمته وخبرته وتجربته ونضجه السياسي، وتنفس أبناء البلد الصعداء. ولا عجب أنه أنتخب رئيساً بدون منازع.

ومن المؤسف أن السيد ظل الرحمن قضى العديد من سنوات عمره القيمة وراء القضبان. وألقي عليه القبض خلال حركة المطالبة بالاعتراف باللغة البنغالية لدينا، وأثناء الحركات المناهضة للحكم العسكري في الستينات من القرن الماضي. وحكم عليه بالحبس عشرين سنة عندما انضم إلى حرب التحرير، لكن ما من شيء زعزع قناعاته القوية. ومن المحزن أن حرمة السيدة أيفي ظل الرحمن، رئيسية المنظمة النسائية لحزب رابطة عوامي في بنغلاديش، اغتيلت في تفجير قنبلة أثناء مظاهرة شعبية لمكافحة الإرهاب في آب/أغسطس ٢٠٠٤، إلى جانب ٢٣ آخرين.

اقتراف مذبحة جماعية، بدناً حياة الموت والدمار، حياة الآمال والآلام. لكن بعد تسعة أشهر من حرب دموية ضحى فيها ٣ ملايين شخص بأرواحهم المقدسة، وأجبر فيها ١٠ ملايين على اللجوء إلى البلد المجاور، الهند، بعد اقتراف مجزرة في حق عفة آلاف النساء الباسلات وبعد الانهيار الكامل للاقتصاد وتدمير القطاع الإنمائي في البلد، حققنا استقلالنا. ومن المحزن أن يعتقل ويذبح مثقفون كافة وهم معصوبو العينين، قبل انتصارنا بيومين. وعلى مدى تاريخ بنغلاديش، يشكل عيد استقلالنا إذن يوماً يقترن فيه الفرح بالحزن. فبينما نحتفل بذلك النصر، نبكي أعزائنا وأقرباءنا. ولا عجب أن الشاعر شبلي ذكر على نحو مستصوب للغاية، "أحلى أغانيها هي الأغاني التي تحكي عن أشد خواطرنا حزناً".

وهذا العام، ها نحن نبتلى بمأساة أخرى جراء وفاة رئيسنا الموقر محمد ظل الرحمن، أكثر الشخصيات السياسية احتراماً في بلدنا بعد أب الأمة، بانغاباندو الشيخ مجيب الرحمن. إننا نجتمع هنا اليوم وقلوبنا تعتمر ألماً ونحن نستحضر حياته وإنجازاته. وأود أن أقدم بجزيل الشكر لرئيس الجمعية العامة، الأمين العام بان كي مون، وممثلي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، على ما أبدوه من احترام لهذه الشخصية العظيمة في بنغلاديش.

ولد الرئيس ظل الرحمن في ٩ آذار/مارس ١٩٢٨ وتوفي في الشهر ذاته يوم ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٣. وكان عمره ٨٤ سنة. وقد كان هندياً بريطانياً بحكم المولد، وأمضى شبابه في مكافحة م، ومات بطلاً قومياً. لقد كان الرئيس ظل الرحمن نبأً منيراً بالحكمة. وبفضل طيبوبته وحسن خلقه - إذ كان في لطيفاً بكل ما في الكلمة من معنى - كسب احترام الجميع في بلد يتسم بشدة التجاذب السياسي. وتخرج بدرجة الماجستير في التاريخ وإجازة في القانون، وبدأ مشواره المهني محامياً.

وعندما كان طالباً، شاعر ظل الرحمن وهو في ريعان شبابه في الحركة التاريخية لعام ١٩٥٢ للمطالبة بالاعتراف باللغة



البند ١٢١ من جدول الأعمال (تابع)  
التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات  
الأخرى

(ز) التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول  
وسط أفريقيا

مشروع القرار (A/67/L.54)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يذكر الأعضاء أن  
الجمعية عقدت مناقشة بشأن البند ١٢١ وبنديه الفرعيين (أ)  
إلى (ث) في الجلسة العامة ٤٠، المعقودة في ١٩ تشرين الثاني/  
نوفمبر ٢٠١٢.

أعطى الكلمة الآن لممثل موزامبيق ليعرض مشروع القرار  
A/67/L.54.

السيد غومندي (موزامبيق) (تكلم بالإنكليزية): باسم  
جماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية - أنغولا، البرازيل،  
البرتغال، تيمور - ليشي، الرأس الأخضر، سان تومي  
وبرينسيبي، غينيا - بيساو، وبلدي موزامبيق - يشرفني أن  
أعرض، في إطار البند ١٢١ من جدول الأعمال، مشروع  
القرار A/67/L.54، المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة وجماعة  
البلدان الناطقة باللغة البرتغالية".

إن جماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية التي توحد بين  
٢٤٠ مليون نسمة من ثمانية بلدان في أربع قارات، منظمة عازمة  
على تعزيز التعاون المتعدد الأوجه فيما بين دولها الأعضاء. وفي  
الوقت ذاته، تقوم المنظمة بتعزيز التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف  
مع الدول الأخرى، فضلا عن المنظمات الإقليمية والدولية، بما  
فيها الأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها. فمع الأمم  
المتحدة، تقوم الجماعة بتعزيز التعاون في مجالات حيوية مثل  
الصحة والتعليم والزراعة والإدارة العامة والتكنولوجيا، ضمن  
مجالات أخرى، بما يسهم إسهاما كبيرا في التنمية الاقتصادية

وكان هدف ذلك الهجوم هو قتل زعيم المعارضة حينئذ ورئيس  
الوزراء الحالي الشيخ حسينة، الذي أصيب لكنه لم يمت.

لقد كان الرئيس ظل الرحمن قدوة يتحلى بكل خصال  
الحكمة والسعة الصدر. وأردد ما قاله رئيس الوزراء الشيخ  
حسينة، عندما لاحظ بصورة مستصوبة أن "البلد فقد  
حارسا". واعتقد أنه بمقدورنا أن نشيد فعلا بالرئيس الراحل  
ظل الرحمن إن اتبعنا بصورة حقيقية فلسفته القائمة على  
الصداقة نحو الجميع دون إضرار الشر لأي كان، وإن اتبعنا  
على نحو حقيقي حكمته ونضجه فيما يتعلق بالتعاون والعمل  
من أجل خير البشرية ومن أجل الديمقراطية التشاركية بكل  
التزام وإصرار. وسترقد روحه في سلام أبدي. نغمده الله  
برحمته.

أشكر الأمم المتحدة وأشكر الوفود مرة أخرى على  
حضورها في هذا الحدث الخاص للغاية.

البند ١٣٤ من جدول الأعمال (تابع)

جدول الأنصبة المقررة لقسمه نفقات الأمم المتحدة  
(A/67/693/Add.9)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): قبل أن تنتقل إلى  
البند الآخر في جدول أعمالنا، أود، جريا على الممارسة المتبعة،  
أن أوجه انتباه الجمعية العامة إلى الوثيقة A/67/693/Add.9،  
التي يبلغ فيها الأمين العام رئيس الجمعية العامة بأن جزر  
مارشال قامت، منذ إصدار رسالته الواردة في الوثيقة  
A/67/693/Add.8، بتسديد المبلغ اللازم لتخفيض متأخراتها إلى  
ما دون المبلغ المحدد في المادة ١٩ من ميثاق الأمم المتحدة.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما على النحو  
الواجب بالمعلومات الواردة في تلك الوثيقة؟

تقرر ذلك.

بالبرتغالية، والاتحاد الأوروبي، بهدف التوصل إلى عملية انتقال شاملة ومملوكة وطنيا تقوم على أساس توافق الآراء.

أخيرا، يطلب مشروع القرار إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين، تقريرا عن تنفيذ مشروع القرار الحالي.

وعليه، نود أن يعتمد مشروع القرار دون تصويت.

ختاما، أود أن أعرب، باسم الدول الأعضاء في جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية عن تقديرنا العميق للبلدان التي أسهمت في صياغة النص، وتلك التي شاركت في تقديم مشروع القرار.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإنكليزية): ستبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/67/L.54.

أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

**السيد بوتنارو** (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وعلاوة على الوفود الواردة أسماؤها في الوثيقة A/67/L.54، انضمت البلدان التالية إلى قائمة مقدمي مشروع القرار: أذربيجان، الأرجنتين، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، ألبانيا، ألمانيا، أندورا، أوروغواي، أوكرانيا، أيرلندا، إيطاليا، بلجيكا، بلغاريا، بليز، البوسنة والهرسك، بولندا، تايلند، الجبل الأسود، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جمهورية مولدوفا، جورجيا، الدانمرك، رومانيا، زامبيا، زيمبابوي، ساموا، سانت لوسيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، سوازيلند، السويد، شيلي، صربيا، الصومال، غواتيمالا، غيانا، فرنسا، جمهورية فنزويلا البوليفارية، لكسمبرغ، ليتوانيا، مالطة، المغرب، المكسيك، موريشيوس، موناكو، ناميبيا، النرويج، النمسا، نيكاراغوا، نيوزيلندا، هايتي، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليونان.

والاجتماعية لبلداننا. وبفضل مبادرات التعاون تلك، أصبحت الأمم المتحدة من بين أكبر شركاء الجماعة ودولها الأعضاء.

تشارك الجماعة والدول الأعضاء فيها بنشاط في الجهود الإنمائية المبذولة - في إطار التنسيق السياسي - مع الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء الإقليميين والدوليين بهدف استعادة النظام الدستوري والاستقرار واحترام حقوق الإنسان وتعزيز المؤسسات الديمقراطية وسيادة القانون في غينيا - بيساو عبر عملية سياسية شاملة للجميع. ونرحب في ذلك الصدد بتعيين سعادة السيد خوسيه راموس - هورتا رئيس تيمور - ليشتي السابق بصفته الممثل الخاص للأمين العام لغينيا - بيساو.

وكما أتاحت لنا الفرصة لإبلاغ الدول الأعضاء في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ (انظر A/67/PV.40) حين ناقشت الجمعية العامة البند المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات الأخرى" فإن مشروع القرار هذا يهدف إلى تعزيز التعاون بين جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والوكالات المتخصصة وغيرها من هيئات وبرامج الأمم المتحدة الأخرى.

ويبرز مشروع القرار التدابير التي اعتمدها المؤتمر التاسع لرؤساء دول وحكومات جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية المعقد في مابوتو في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٢، وخصوصا تلك التدابير الرامية إلى تعزيز حق الإنسان في الغذاء الكافي على مستوى السياسات الوطنية، وتلك المتعلقة بالمجتمع المحلي، فضلا عن تعزيز الهدف الرامي إلى القضاء على الجوع والفقر في البلدان الناطقة بالبرتغالية، عبر تعزيز التنسيق والتعاون السياسي والدبلوماسي في جميع المجالات.

ويثني مشروع القرار على الجهود الهادفة إلى تعزيز استعادة النظام الدستوري في غينيا - بيساو على أساس قرار مجلس الأمن ٢٠٤٨ (٢٠١٢)، ويدعو إلى ضرورة تنسيق مواقف الشركاء الدوليين، وخاصة الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وجماعة البلدان الناطقة



من حيث ارتباطها بالعمل والتعاون مع الجهات الفاعلة الرئيسية في الميدان. وتهدف الممارسة أيضا إلى تيسير عبء العمل الذي يضطلع به رؤساء التشكيلات القطرية المخصصة، بغية تحقيق أهداف محددة في الميدان. ولقد كانت تلك العملية من بين المسائل الرئيسية التي تم التشديد عليها من عمل اللجنة في عام ٢٠١٢.

ثانيا، شرعت اللجنة - خلال الفترة المشمولة بالتقرير - في برنامج عمل يهدف إلى دعم مشاركة اللجنة في العمل مع البلدان الستة المدرجة في جدول أعمالها، وهي بوروندي، جمهورية أفريقيا الوسطى، سيراليون، غينيا، غينيا - بيساو، وليبيريا. وقد وصلت عملية بناء السلام في كل واحد من هذه البلدان إلى مرحلة مختلفة، الأمر الذي يوفر فرصا مختلفة ويشكل أنواعا مختلفة من التحديات أيضا.

وتشمل بعض الملامح الرئيسية لعمل اللجنة المخصص لبلد محدد خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أولا، تقديم الدعم اللازم لإطلاق استراتيجية للمصالحة الوطنية، فضلا عن إطلاق أول مركز إقليمي للعدالة والأمن في ليبيريا. ثانيا، تقديم الدعم لإجراء انتخابات ناجحة في سيراليون. ثالثا، تعبئة الموارد من أجل وضع ركيزة لبناء السلام في إطار استراتيجية جديدة للحد من الفقر في بوروندي، بما في ذلك من خلال دعم التنظيم الناجح لمؤتمر شركاء بوروندي المعقود في جنيف في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. رابعا، الشروع في عملية لحصر الموارد في غينيا، بوصفها خطوة أولية نحو إنشاء نظام وطني لإدارة المعونة وتنسيقها.

أشكر قيادة تلك البلدان على التزامها، الذي لولاه لما تهيأت للجنة الفعالية الكافية لتحقيق تلك الأهداف. بيد أن ما حدث من تعطيل للعملية الانتخابية جراء التغيير غير الدستوري للحكومة في غينيا - بيساو في ١٢ نيسان/أبريل قد أدى إلى تقويض ما تحقق من تقدم في عملية بناء السلام

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/67/L.54؟

اعتمد مشروع القرار A/67/L.54 (القرار ٢٥٢/٦٧)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في احتتام نظرها في البند الفرعي (ز) من البند ١٢١ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البلدان ٣١ و ١٠٧ من جدول الأعمال

تقرير اللجنة السادسة (A/67/715)

تقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام A/67/711

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بنغلاديش، الرئيس السابق للجنة بناء السلام.

السيد مؤمن (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): يسرني أن أقدم، باسم أعضاء لجنة بناء السلام، تقرير اللجنة عن دورها السادسة (A/67/715). يركز التقرير على المهام الرئيسية للجنة وأعمالها، فضلا عن التشديد بوجه خاص على النتائج التي تحققت، والتحديات والفرص المتعلقة بالأثر الميداني للجنة، بالإضافة إلى علاقاتها بالمقر. ويعمم التقرير تنفيذ التوصيات ذات الصلة، المنبثقة عن استعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام عام ٢٠١٠، ويتضمن جدول أعمال تطلعا لعام ٢٠١٣ باعتباره إطارا لتنفيذ للتوصيات.

وأود أن أبرز العديد من المسائل الواردة في التقرير التي تكتسي أهمية خاصة.

أولا، كان هناك تركيز خاص على توطيد المؤسسات خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وهو أمر بالغ الأهمية بالنسبة لدور اللجنة في المستقبل وآثرها. وقد أطلقت اللجنة ممارسة طموحة بهدف توضيح وتحسين أساليب عمل اللجنة، وخاصة

جدول الأعمال. بالإضافة إلى ذلك، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، اتخذت مبادرات لإقامة علاقات أفضل مع المجموعات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي. بالتأكيد، تلك الشراكة من الشراكات الحيوية، وتتطلب قدراً مستمراً وأكثر عمقاً من الالتزام والدعم من جانب أعضاء اللجنة ومن الإدارة العليا للأمم المتحدة على حد سواء.

خامساً، الشراكة مع الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة ليست بالأقل أهمية. يشير التقرير إلى أن الأعضاء المنتخبين من كل واحد من الأجهزة الرئيسية الثلاثة يجب أن يتولوا قيادة الجهود الرامية إلى تعميق العلاقات مع لجنة بناء السلام لتكون ذات مضمون. لقد عقدنا اجتماعات مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومجلس الأمن والأمانة العامة، وهذا أحد المجالات التي نتوقع أن نحقق فيها تقدماً في عام ٢٠١٣. ومع ذلك، في ضوء الحاجة إلى تعزيز الصلات مع بعثات الأمم المتحدة الميدانية وتحسين الأثر في الميدان، ركزت اللجنة في عام ٢٠١٢ تركيزاً خاصاً على العلاقة مع مجلس الأمن، وشرعت في حوارها التفاعلي المثمر مع أعضاء المجلس الصيف الماضي. وفي الواقع، فإن النظر في تقرير اللجنة عن دورها الخامسة في تموز/يوليه الماضي في مجلس الأمن قد أتاح الفرصة لإحياء النقاش حول ما وصفه استعراض عام ٢٠١٠ بأنه إمكانية خلق دينامية جديدة بين مجلس أمن أكثر تفهماً ولجنة أفضل أداء.

لقد جرت متابعة المقترحات المقدمة لتنشيط العلاقات بين الهيئتين، بما في ذلك من خلال فريق اللجنة العامل المعني بالدروس المستفادة، الذي بحث في كانون الأول/ديسمبر الماضي نطاق دور اللجنة الاستشاري تجاه المجلس فيما يتعلق بعمليات انتقال بعثات الأمم المتحدة في البلدان المدرجة على جدول الأعمال.

بإمكان اللجنة أن تثبت ما لديها من قيمة مضافة وذلك بأن تدعم عملية لتخفيض وسحب بعثات الأمم المتحدة؛ عملية

التي بدأت في ذلك البلد. يشير ذلك، وما هو أخطر منه مما تشهده جمهورية أفريقي الوسطى من عنف وعدم استقرار، إلى ضرورة أن يكون الدور الذي تضطلع به اللجنة أكثر شمولاً، وهادفاً، وجيد التنسيق.

ثانياً، في غياب التزام وطني أقوى ويتسم بالحيوية والاستمرار، وبدون جهود منسقة ترمي إلى معالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار، فإن دور اللجنة قد يكون محفوفاً بالتحديات.

ثالثاً، بالتوازي مع انخراط اللجنة في العمل الخاص بكل بلد على حدة، فإن ما تضطلع به من عمل في إعداد السياسات في عام ٢٠١٢ يعطي الأولوية للشراكة بوصفها مجالاً يضيف مضموناً وقيمة على المهام الرئيسية للجنة في المحافظة على استمرار الاهتمام بالبلدان الستة المدرجة في جدول أعمالها، وتعزيز الاتساق وتيسير تعبئة الموارد من أجلها.

لذلك فإن عمل اللجنة قد تركز على تعزيز شراكاتها مع البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي. واتخذت اللجنة خطوات مهمة نحو تحسين مواءمة الأولويات الوطنية لبناء السلام في البلدان المدرجة في جدول الأعمال، بمشاركة كلا المصرفين في تلك البلدان، مما يكفل قدراً أكبر من اتساق الجهود ودرجة كافية من التركيز على أهداف بناء السلام في تلك البلدان. وبالنظر إلى الصلة بين السلام والتنمية، فإن اللجنة تواصل التركيز الموضوعي على إيجاد فرص العمل وإرساء سيادة القانون، بالشراكة مع المصارف وغيرها من أصحاب المصلحة.

رابعاً، سعت اللجنة بالمثل إلى تعميق علاقة العمل القائمة بينها وبين الجهات الفاعلة الرئيسية التابعة للأمم المتحدة في الميدان، لا سيما القيادة السياسية الإقليمية والقيادة العليا للأمم المتحدة. في نيسان/أبريل ٢٠١٢، انطلق حوار غير رسمي مع الممثلين التنفيذيين والخاصين للأمين العام في البلدان المدرجة على

بما في ذلك الجهات الخيرية والمجتمع المدني والقطاع الخاص وقطاع الأعمال، فإنه لا بد من تقوية مكتب دعم بناء السلام.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بالتشديد على ضرورة توشي نموذج جديد للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، إذ من شأن ذلك أن يعزز الملكية الوطنية في بناء السلام من خلال تركيز الدعم على تنمية القدرات الوطنية وبناء المؤسسات في أولويات بناء السلام الحاسمة، وهو من المجالات التي تتطلب المزيد من الالتزام من جانب الدول الأعضاء ومن منظومة الأمم المتحدة ككل. وتتمتع لجنة بناء السلام بموقع فريد يتيح لها أن تصبح منصة لصياغة هذا النموذج الجديد وذلك بالمبادرة إلى مشاريع تعاون ملموسة في البلدان المدرجة على جدول أعمالها. وتستطيع لجنة بناء السلام بالتأكيد أن تقوم بتيسير مطابقة الاحتياجات التي تحددها تلك البلدان مع أكثر ما يلائمها من الخبرات والتجارب ذات الصلة، خاصة من بلدان الجنوب.

وفي الختام، تشهد السرعة التي تتطور بها الأمم المتحدة وجدول أعمال بناء السلام العالمي على الحاجة الملحة لمعالجة أسباب عدم الاستقرار المزمع والعوامل المؤدية إلى العودة إلى الصراع. ولكي نبلغ تلك الغاية، لم يعد بإمكاننا أن نظل أسرى للنهج التقليدية والمعتادة في معالجة الصلة بين الأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. لن نرح تواجها تحديات شاملة، لكن يجب أن نتصدى لتلك التحديات بما يلزم من العزم والتصميم. علينا أن نتخذ خطوات أكثر جرأة وشجاعة لنكفل السلام والأمن المستدامين.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن

لممثل كرواتيا بصفته الرئيس الحالي للجنة بناء السلام.

**السيد فيلوفيتش (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية):** أشكر الرئيس على تنظيم مناقشة اليوم المهمة بشأن تقرير لجنة بناء السلام عن دورها السادسة (A/67/715) وبشأن التقرير السادس للأمين العام عن بناء السلام صندوق (A/67/711).

لا تقوم على أساس التحليل السليم وواقع الحال والاحتياجات الوطنية الخاصة بكل بلد على حدة فحسب، بل تكفل أيضا أن يظل المجتمع الدولي ملتزماً ومعترفاً بالروابط الأساسية بين السلام والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في فترة ما بعد انتهاء بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية.

سادساً، جرى الكثير من النقاش حول إلى أي مدى حققت اللجنة التوقعات الكبيرة التي رافقت إنشاءها عام ٢٠٠٥. ولذلك، فقد كان عام ٢٠١٢ عاماً احتلت فيه مسألة مسؤولية العضوية والتزامها الجماعيين مكان الصدارة في مداولات اللجنة. ويجب على أن أقول إنه لئن نجحنا بشكل جماعي في إضفاء بعض الشعور بالإلحاح على هذا الموضوع، إلا أن مهمة ترجمة هذا الالتزام إلى أفعال ملموسة ومساهمات لم تتحقق. ولأجل تلك الغاية، جمع الحدث الرفيع المستوى بشأن موضوع "بناء السلام: السبيل إلى السلام والأمن المستدامين"، الذي ترأسته رئيسة وزراء بنغلاديش في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، لأول مرة عدداً من رؤساء الدول والحكومات والوزراء وكبار المسؤولين من عضوية اللجنة كافة. وكان من شأن الإعلان السياسي التوافقي الذي صدر عن هذا الحدث أنه أكد وعزز مجدداً الالتزام السياسي بالمبادئ والأهداف والأولويات الأساسية التي ما فتئت اللجنة تحث عليها، سواء على مستوى السياسات أو على مستوى كل بلد على حدة.

سابعاً، قامت اللجنة أيضا بترتيب جلسة عمل مع صندوق بناء السلام بغرض تنسيق تخصيص الموارد للمجالات ذات الأولوية.

وأخيراً، فإن اللجنة ما برحت تتلقى دعماً مباشراً وجوهرياً من مكتب دعم بناء السلام. وبما أن اللجنة تسعى أيضاً إلى تعزيز هذه الروابط وكفالة قدر أعمق من التعاون والتآزر مع صندوق بناء السلام وأصحاب المصلحة الآخرين،

ولهذا السبب تحديداً أنشئت اللجنة، وفي نهاية المطاف، لهذا السبب تضم أعضاء من الأجهزة الرئيسية الثلاثة في المنظمة ومن كبرى البلدان المساهمة بالأموال والمساهمة بقوات وبأفراد شرطة في الأمم المتحدة.

نحن نؤيد تأييداً كاملاً اعتماد الشكل الجديد لتقرير لجنة بناء السلام للتأكيد بصفة خاصة على النتائج التي تحققت في المجالات الرئيسية لولاية اللجنة، فضلاً عن التحديات والفرص في ما يتعلق بأثرها في الميدان. وفي هذا السياق، يتضمن التقرير إشارات تفصيلية هامة بصفة خاصة إلى التجارب والأمثلة ذات الصلة الخاصة بكل بلد، فضلاً عن مقترحات لسبل المضي قدماً.

اسمحوا لي الآن أن أنتقل بإيجاز إلى أولويات اللجنة على النحو المنصوص عليه في الجزء الختامي من التقرير السنوي، الذي يتضمن برنامج العمل لعام ٢٠١٣. كما يذكر أعضاء كثيرون، فإن الإجراءات التي اعتمدت في التقرير جرى توضيحها بمزيد من التفصيل خلال بياني الافتتاحي. وبناء على ذلك، يمكنني توجي الإيجاز الآن.

أولاً، نحن نتفق جميعاً على أن دور وتأثير لجنة بناء السلام يعتمد إلى حد كبير على قدرتها على تنمية الشعور بالمسؤولية الجماعية والفردية واستغلاله والمشاركة من جانب جميع أعضاء اللجنة. وبناء على ذلك، نعتزم بقوة إعادة إشراك الجهات المستهدفة الرئيسية للجنة وتشجيع المساهمة الأكثر نشاطاً في عمل وأهداف لجنة بناء السلام وزيادة الاستفادة من المناقشات الجارية، بهدف مساعدة اللجنة على أن تضطلع أخيراً بدورها المشروع وتحقق بالكامل إمكاناتها الضخمة.

ثانياً، في ما يتعلق بالمسألة الأساسية المتمثلة في تعبئة الموارد، نعتزم ترسيخ السبل القديمة واستكشاف سبل جديدة من أجل تحقيق اتساق أقوى فيما بين العناصر السياسية والأمنية والإنمائية لولاية اللجنة، بما في ذلك من خلال إقامة تعاون أقوى مع القطاع الخاص والمؤسسات، وإشراكها.

في البداية، أود أن أشكر السفير مؤمن على عرضه تقرير اللجنة، كما أشكره على قيادته الماهرة للجنة في عام ٢٠١٢. أود كذلك أن أشكر الأمانة العامة المساعدة جودي شنغ هوبكتر على الدعم المستمر الذي ظلت هي ومكتب دعم بناء السلام يقدمانه للجنة بناء السلام.

تؤيد كرواتيا البيان الذي سيدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي في وقت لاحق من مناقشة اليوم. غير أنني، أود أن أدلي بإيجاز ببعض التعليقات الإضافية بصفتي رئيس لجنة بناء السلام، وكذلك بصفتي الوطنية.

تتيح لنا مناقشة اليوم حسنة التوقيت، التي تعقد في وقت مبكر نسبياً من العام، فرصة لتقييم الإنجازات التي تحققت والتحديات التي ظهرت أثناء عمل اللجنة خلال السنة الماضية. وفي الوقت نفسه، تفتح مناقشة اليوم المجال أمام مناقشات استراتيجية أوسع نطاقاً بشأن خطة الأمم المتحدة المتطورة باستمرار لبناء السلام والدور الحاسم الأهمية للجنة في ضمان أن تظل الخطة محور أولويات المنظمة في السنة المقبلة. وبالإضافة إلى ذلك، أود أن أتطرق بإيجاز إلى الجزء المتعلق بالنظرة المستقبلية من تقرير عام ٢٠١٣ وإعادة عرض أولويات هذه السنة والطريقة التي نعتزم تنفيذها بها. ويحدونا خالص الأمل في أن تضطلع الجمعية العامة بدورها بوصفها أحد مؤسسي لجنة بناء السلام وأن تسهم بقدر كبير في عملها، وفي الاستفادة من منظورها الأوسع نطاقاً للسياسات العامة المتعلقة بالعناصر الأمنية والسياسية والإنمائية لمساعدتنا المشتركة.

يمكن وصف المنافع التي تقدمها اللجنة - التي ربما تبدو معروفة تماماً - بالعملية القائمة على المفهوم الثلاثي، المتمثل في، الاهتمام والمواكبة والدعوة. ويتعين الربط بين المكونات الثلاثة للمفهوم ووضعها موضع التطبيق على أساس الميزة النسبية التي تتمتع بها اللجنة في قدرتها على الجمع بين جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة داخل الأمم المتحدة وخارجها.

المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام. وكما ذكرت من قبل، نحن نرحب بكل المبادرات والعمليات التي تهدف إلى تعزيز الأهداف المشتركة لبناء السلام. وفي هذا السياق، نرى مبادرة الأمين العام من أجل القدرات المدنية في أعقاب النزاعات باعتبارها إسهاما هاما في جهودنا الرامية إلى بناء المؤسسات الوطنية وما يليه من تحول. وبالتالي، فإننا نرحب بدعم صندوق بناء السلام لهذه المبادرة، بما في ذلك جهوده الرامية إلى الاستفادة من الخبرات من بلدان الجنوب.

ونرحب بشكل خاص بأنشطة الصندوق الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في بناء السلام، على النحو المنصوص عليه في التقارير السابقة للأمين العام. ونشجع الصندوق على مواصلة الجهود الرامية إلى تحقيق الهدف الذي حدده الأمين العام بتخصيص ١٥ في المائة من الأموال لبرامج تمكين المرأة في أقرب وقت ممكن. وفي هذا السياق، نؤيد بقوة مبادرة الصندوق لتعزيز المساواة بين الجنسين، التي بدأت في عام ٢٠١١، في عدد من البلدان، بما في ذلك البلدان المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام. ونتطلع باهتمام إلى تلقي استعراض التقدم الذي أحرزه الصندوق بشأن المبادرة، والذي أعلن عنه في النصف الثاني من عام ٢٠١٣.

ووفقا للأولويات التي قدمناها سابقا، فإننا نشجع الصندوق بقوة على مواصلة الاضطلاع بالأنشطة التي يمكن أن يتولى مصرف التنمية الأفريقي والبنك الدولي توسيع نطاقها أو استكمالها، فضلا عن النظر في كيفية الاستعانة بموارد صندوق بناء السلام لتكون عاملا حافزا في دعم أولويات العمليات الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك تنفيذ الاتفاق الجديد في بعض البلدان المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام. وفي الوقت نفسه، وإذ نضع في الاعتبار أن بعثات الأمم المتحدة في بعض البلدان المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام تقترب من نهايتها، نتطلع إلى أن نستكشف، مع صندوق بناء السلام، الفرص المتاحة لدعم تأثير

وكما أعلن، سوف نواصل استكشاف هذه المواضيع من خلال المناقشات المواضيعية بشأن القضايا ذات الصلة ومن خلال الاتصالات المباشرة مع الكيانات التي ذكرتها، بما في ذلك التعاون معها.

ثالثا، ومع مراعاة الدور الحاسم الأهمية الذي تضطلع به اللجنة في تنسيق السياسات، نعتزم المضي في طريق الجمع بين جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة، بما في ذلك على وجه الخصوص المؤسسات المالية الدولية، بهدف تعزيز العلاقات معها.

رابعا، نرى أن دور اللجنة الذي أشرت إليه يشمل أيضا الجهود الرامية إلى الفهم السليم لجميع المبادرات والعمليات الأخرى ذات الصلة والتقارب معها. هدفتنا الرئيسي في هذا المجال هو تحقيق التعاون والتآزر من أجل تحسين حالة السكان على أرض الواقع، وتحقيق السلام المستدام والتنمية الاقتصادية في البلدان المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام. في نهاية المطاف، ينبغي لنا أن نسترشد في مداولاتنا وإجراءاتنا بالهدف الذي نسعى إلى تحقيقه وألا نشتغل بالوسائل المتاحة لنا.

خامسا، من خلال المناقشات المتعلقة بأساليب عمل اللجنة، غايتنا هي التوصل إلى تفاهم مشترك بهدف تمكين لجنة بناء السلام من تسيير أعمالها بدرجة أكبر من القدرة على التنبؤ. وننشد أيضا المساعدة في استدامة الاستمرارية المؤسسية وتعزيز أثرها على الصعيد القطري بطرق عملية. في هذه العملية، يمكن أن تسهم الخبرة الواسعة للجنة بناء السلام في أساليب العمل والدروس الهامة التي استفادتها في توحيد النهج إزاء العمل على الصعيد القطري.

من المفيد أن نتذكر أن الغرض من صندوق بناء السلام هو اتخاذ الإجراءات في بيئات ما بعد انتهاء النزاع التي أظهرت فيها الحكومات وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة الوطنية التزاما قويا ببناء السلام. وفي هذا الصدد، من المنطقي تماما أن يكون أكثر من نصف أنشطة الصندوق قد نفذ في البلدان



تعزيز أثرها في الميدان. وتود الحركة أيضا أن تنوه مع التقدير بالشكل الجديد لتقرير اللجنة عن دورها السادسة، والذي يوفر تحليلا شاملا للتقدم المحرز حتى الآن في تنفيذ توصيات استعراض عام ٢٠١٠، وكذلك للتحديات التي ما زالت تواجه اللجنة وسبل المضي قدما في تعزيز قيمتها المضافة.

فلجنة بناء السلام، بعضويتها الفريدة، مصممة لتحقيق أهدافها في مساعدة البلدان المدرجة في جدول أعمالها بتوفير الاهتمام والمؤازرة السياسية المستديمين وتعبئة الموارد الكافية لبلدان مرحلة ما بعد الصراع، وكذلك تحقيق التماسك والتنسيق بين الجهات الفاعلة على أرض الواقع. واللجنة مهياة جيدا لتحقيق ذلك. وتؤيد الحركة تركيز اللجنة في تحقيق أهدافها على النقاط التالية. بخصوص العلاقات مع الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، تؤكد الحركة أهمية الاستفادة من العناصر الهامة المنبثقة عن مناقشة مجلس الأمن (انظر S/PV.6805) والحوار التفاعلي غير الرسمي اللذين أجري يومي ١٢ و ١٣ تموز/يوليه ٢٠١٢، وبلورة المشورة التي يحتاجها المجلس من اللجنة، بما في ذلك أثناء المناقشات المتعلقة بالولايات.

وعلى الرغم من هذه التطورات الإيجابية، لا تزال هناك حاجة إلى إحراز مزيد من التقدم في إضفاء طابع مؤسسي على العلاقة بين لجنة بناء السلام والأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، ولا سيما الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ودون المساس بوظائف وسلطات الأجهزة الرئيسية الأخرى للأمم المتحدة في مجال بناء السلام بعد انتهاء الصراع، يجب على الجمعية العامة أن تؤدي دورا رئيسيا في صياغة وتنفيذ أنشطة بناء السلام بعد انتهاء الصراع. ونؤكد كذلك على الدور المحوري للجنة بناء السلام في صياغة وتنفيذ تلك الأنشطة والوظائف. وبخصوص حشد الموارد، نؤكد مجددا على ضرورة توفير الموارد اللازمة في الوقت المناسب من أجل المساعدة على ضمان تدبير تمويل يمكن التنبؤ به

أنشطة المؤسسات الوطنية في بناء السلام المستدام خلال أي فترة انتقالية يمر بها وجود الأمم المتحدة.

أخيرا، اسمحوا لي أن أرحب بتعيين الفريق الاستشاري الجديد لصندوق بناء السلام. وأؤيد المواضيع التي اختار متابعتها طوال فترة ولايته التي تستمر عامين. نحن نعتقد اعتقادا راسخا أن النظر على النحو الملائم في هذه المسائل من شأنه أن يعزز إلى حد كبير الروابط الداخلية والخارجية لبناء السلام، سواء هنا في المقر أو في العواصم أو في الميدان، وتحسين كفاءة انخراطنا.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أؤكد مجددا أن قوة اللجنة وفعاليتها من قوة وفعالية فرادى عناصرها، وهي، دولها الأعضاء وكيانات وآليات الدعم التابعة لمنظومة الأمم المتحدة. في هذه الفترة الحاسمة من عمر اللجنة، ومع الاستعراض الشامل المقبل في عام ٢٠١٥ والتطورات الموازية الهامة الأخرى، بما في ذلك، على وجه الخصوص، النظر في جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ينبغي أن تتضافر قوانا ونساعد اللجنة في تعزيز قيمتها المضافة واحتلال مكانها الصحيح في هيكل بناء السلام بالأمم المتحدة وخارجه.

**السيد خيرى (تونس)** (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن حركة عدم الانحياز في هذه المناقشة بشأن التقرير السنوي للجنة بناء السلام (A/67/715) وتقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام (A/67/711).

أود، بداية، أن أشكر الرئيس على تنظيم هذه الجلسة. وأود أيضا أن أشكر سعادة السيد رانكو فيلوفيتش، الممثل الدائم لجمهورية كرواتيا لدى الأمم المتحدة ورئيس لجنة بناء السلام، على بيانه الشامل. كما أود أن أعرب عن خالص شكري للسفير أبو الكلام عبد المؤمن، الممثل الدائم لبنغلاديش، على عرضه لتقرير لجنة بناء السلام وعلى تفانيه والتزامه القوي بعمل اللجنة خلال دورها السادسة من أجل



أولوية رئيسية تتطلب إحراز مزيد من التقدم في عام ٢٠١٣ من أجل كفالة أداء اللجنة لعملها بكفاءة وعلى نحو سليم.

بشأن المسألة المحددة المتعلقة بإدارة اجتماعات لجنة بناء السلام، تشيد الحركة كثيرا بوفد بنغلاديش لمبادرته بعقد الاجتماع الأول الرفيع المستوى للجنة في أيلول/سبتمبر الماضي، والذي تم خلاله اعتماد الإعلان المعنون "بناء السلام: الطريق نحو السلام والتنمية المستدامين". فقد حدد الاجتماع مواعيد لأنشطة اللجنة وأظهر الاهتمام القوي من جانب جميع أعضاء اللجنة بعملها. كما نتطلع إلى إجراء متابعة منهجية لذلك الحدث الرفيع المستوى عن طريق إظهار أهمية عمل لجنة بناء السلام لمسؤولي العواصم، وبالتالي زيادة مشاركتهم.

بخصوص تقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام، فقد زاد إجمالي المساهمات في الصندوق زيادة كبيرة من ٥٨,١ مليون دولار في عام ٢٠١١ إلى ٨٠,٥ مليون دولار في عام ٢٠١٢. ونشكر الدول الأعضاء التي قدمت هذه التبرعات القيمة، كما نشكر الجهات المانحة الجديدة للصندوق. ونؤكد مجددا كذلك أهمية زيادة التمويل المستهدف للصندوق لزيادة قدرته على تمويل مشاريع إضافية في بلدان مرحلة ما بعد الصراع.

ويجب الاستمرار في توجيه الصندوق نحو توفير الدعم الحاسم خلال المراحل المبكرة لعملية بناء السلام لتفادي العودة إلى الصراع. وثمة حاجة ملحة إلى توثيق التأزر بين لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام من خلال علاقة استراتيجية تكفل قدرا أكبر من الاتساق والتنسيق بين الجهازين وتتفادى الازدواجية.

وفي هذا الصدد، نخطط علما بالتوصيات والاختصاصات المنقحة لصندوق بناء السلام على النحو الوارد في القرار ٢٨٢/٦٣. كما نؤكد من جديد دور كل من الجمعية العامة ولجنة بناء السلام في تقديم التوجيه في مجال السياسات بشأن استخدام الصندوق من أجل زيادة تأثيره في الميدان إلى أقصى حد وكذلك لزيادة تأثيره وتحسين أدائه؛ ولجعل الصندوق أكثر كفاءة وشفافية ومرونة؛ ولتيسير صرف الأموال، وخاصة لمشاريع الأثر

لأنشطة الإنعاش والاستثمار المالي المستديم في الأجلين المتوسط والطويل. ونؤكد كذلك على ضرورة ضمان استدامة التمويل للبلدان المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام.

وفي نفس السياق، نشعر بالقلق إزاء الافتقار إلى التنسيق والاتساق بين مانحي الأموال، مما يؤدي إلى الازدواجية والتكرار في مجالات معينة وإهمال المشاريع الحفازة الأخرى. ولذلك، ندعو إلى إنشاء آلية، داخل لجنة بناء السلام، لاستعراض السبل والوسائل الكفيلة بضمان وحدة جهود المانحين بالتعاون الوثيق مع البلدان المضيفة، وذلك في داخل كل تشيكة قطرية.

وبخصوص تحقيق التماسك وتحسين التنسيق بين الجهات الفاعلة، فإن لجنة بناء السلام تعمل في ميدان مزدحم. وثمة حاجة إلى زيادة إيضاح أدوار ومسؤوليات لجنة بناء السلام والقيادات العليا للأمم المتحدة لتمكين اللجنة من أداء هذه الوظائف الحاسمة. ومن ثم، تؤكد الحركة على أهمية كفالة متابعة الاجتماع التنسيقي الذي عقد في أيار/مايو ٢٠١٢ بين لجنة بناء السلام والقيادات العليا في الميدان.

وبخصوص عمل التشكيلات المخصصة التابعة للجنة بناء السلام، نرى أنه ينبغي بذل جهود إضافية لوضع مبدأ الملكية الوطنية موضع التنفيذ من خلال اعتماد نهج قائم على الطلب استنادا إلى التقييمات المشتركة مع البلدان المضيفة. وعلاوة على ذلك، نشدد على أهمية كفالة أن تنشئ التشكيلات القطرية المخصصة آليات فعالة وتعاونية تركز على الحوار المستمر مع البلدان المضيفة قيد الاستعراض.

أما بشأن أساليب عمل لجنة بناء السلام، تشدد الحركة على ضرورة إعادة النظر في النظام الداخلي المؤقت للجنة بصورة منتظمة في ضوء الخبرة التي اكتسبتها اللجنة منذ بدء عملها. وتؤيد الحركة أيضا الإشارة إلى أساليب العمل في التقرير السنوي للجنة بناء السلام عن دورها السادسة باعتبارها

إن بناء السلام عملية طويلة الأجل. وهو يتجاوز إدارة الأزمات على المدى القصير ويشمل بذل جهود على المدى الطويل لتوطيد الاستقرار وبناء دول فعالة يسودها العدل عن طريق منع نشوب الصراع مجدداً من خلال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية المستدامة وتقديم الدعم الذي يبدأ من بناء قدرات المؤسسات والمجتمع المدني وصولاً إلى إجراء إصلاحات هيكلية متعمقة. لقد تعلمنا من تجربتنا المشتركة على مدى السنوات الماضية أنه ليس هناك نموذج واحد يمكن تطبيقه على الحالات المعقدة والمتقلبة، حيث تمتد الأولويات عبر مجالات السلام والأمن والتنمية والاحتياجات الإنسانية وحقوق الإنسان. لمنظومة الأمم المتحدة، ولجنة بناء السلام على وجه الخصوص، دور محوري في ذلك الصدد. ولهذا السبب ظل الاتحاد الأوروبي يبذل التزاماً قوياً ويشارك مشاركة كاملة في عمل لجنة بناء السلام منذ إنشائها. كما ظل الاتحاد الأوروبي عضواً في التشكيلات القطرية كافة منذ بدايتها. ويجري الاتحاد الأوروبي تبادلاً مستمراً في الآراء بشأن أفضل السبل التي تكفل الاستمرار في تقديم الدعم للجنة، وتحديدًا في كل واحدة من تشكيلاتها القطرية.

يمثل كلا التقريرين السنويين المعروضين علينا اليوم وثيقة شاملة توضح التحديات المقبلة بأوجهها المتعددة. ونحن نقدر الجهود التي تبذلها التشكيلات القطرية ومكتب دعم بناء السلام لتقديم تقييم أكثر تحليلاً لعمل لجنة بناء السلام في عام ٢٠١٢. ويساعد ذلك حقاً على تحديد المجالات التي أحرز فيها تقدم، وتلك التي قد تكون بحاجة إلى المزيد من الالتزام الجماعي.

على الجانب الإيجابي، رأينا قدراً كبيراً من الدينامية في تشكيلة ليبريا التي وفرت الدعم لإطلاق استراتيجية للمصالحة الوطنية في البلد، ووضعت على جدول الأعمال مسألة إدارة الموارد الطبيعية إدارةً مسؤولة. واضطلعت تشكيلة بوروندي بدور مهم في دعم التنمية في ذلك البلد، في سياق تعبئة الموارد ودعم اتساق

السريع وحالات الطوارئ. ونؤكد كذلك على ضرورة وجود آلية لتقييم ما إذا كانت مخصصات الصندوق تُوجه نحو القنوات المناسبة التي من شأنها أن تؤدي إلى بناء السلام.

أود أن أختتم بياني بالتأكيد من جديد على تأكيدات الحركة بمواصلة المشاركة البناءة والهادفة في جميع أنشطة بناء السلام مستقبلاً.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد ماير - هارتنغ (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. وهذا البيان يحظى بتأييد البلد المنضم كرواتيا؛ والبلدان المرشحة تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة والجبل الأسود، وأيسلندا وصربيا؛ وبلدي عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشحين المحتملين ألبانيا والبوسنة والهرسك؛ وكذلك أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وأرمينيا وجورجيا.

وأشكر الرئيس على عقد جلسة اليوم الهامة بشأن التقرير السنوي للجنة بناء السلام (A/67/715) عن أعمال دورتها السادسة وتقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام (A/67/711). وهذه مناسبة جيدة للنظر إلى الوراء وتقييم الإنجازات التي تحققت خلال الأشهر الـ ١٢ الماضية. كما أنها فرصة لاستخلاص بعض الدروس وتطبيقها في المستقبل. والواقع أن العاملين القادمين يمثلان منعطفًا جديدًا للجنة بناء السلام. فقبل استعراض الخمس سنوات الشامل المقبل في عام ٢٠١٥، يتعين على اللجنة أن تبرهن على تسارع التقدم والتماسك في نيويورك وفي أنحاء العالم وتحسن التعاون مع المؤسسات المالية الدولية ومختلف هيئات الأمم المتحدة، بما فيها مجلس الأمن، وتركها لأثر ملموس في البلدان المدرجة في جدول أعمالها.

فسيضيع عنصر المساءلة المتبادلة عن النتائج في بناء السلام. وفي ذلك السياق، نرحب بما تحقق من إيلاء اهتمام خاص لدور أعضاء لجنة بناء السلام في برنامج العمل لعام ٢٠١٣.

في وقت تسود فيه الأزمة المالية، ينبغي أن تبحث لجنة بناء السلام عن طرق بديلة لتعبئة الموارد، مثل إشراك القطاع الخاص وإقامة شراكات مع المؤسسات المالية الدولية. وتنطلع إلى قيام الفريق الاستشاري لصندوق بناء السلام هذا العام باستعراض فعالية الاستراتيجية العالمية للصندوق، خاصة فيما يتعلق بالإعداد لدورة التخطيط القادمة للصندوق للسنوات الثلاث المقبلة. ونرحب أيضا باعتماد الصندوق مواصلة جهوده في مجال التقييمات القطرية والإبلاغ عن النتائج.

قبل أن أختتم، أود أن أعرب عن خالص امتناننا للرئيس السابق للجنة بناء السلام، السفير أبو الكلام عبد المؤمن ممثل بنغلاديش، الذي أتوجه إليه بالشكر على التزامه القوي والمستمر. وتنطلع أيضا إلى العمل جنبا إلى جنب مع الرئيس الجديد، السفير رانكو فيلوفيتش، وعضوية اللجنة، ومكتب دعم بناء السلام، لدفع الأمور إلى الأمام.

ويقف الاتحاد الأوروبي على أهبة الاستعداد لمواصلة دعم الجهود الرامية إلى تمكين هيكل بناء السلام بالأمم المتحدة من الارتقاء إلى مستوى التوقعات التي صاحبت إنشائه.

**السيد محمود (مصر)** (تكلم بالإنكليزية): أود، في البداية، أن أشكر الممثل الدائم لبنغلاديش، السفير أبو الكلام عبد المؤمن، الرئيس المنتهية ولايته للجنة التنظيمية للجنة بناء السلام، على ما بُذل من جهود في إعداد تقرير لجنة بناء السلام عن دورها السادسة (A/67/715). وأود أن أعرب عن تقديري أيضا للرئيس الحالي، السفير رانكو فيلوفيتش، لخطته الشاملة لتوسيع نطاق أنشطة لجنة بناء السلام.

الجهود الدولية وتنسيقها، وذلك بما قامت به من دعم تنظيم مؤتمر للشركاء حقق نجاحا كبيرا في جنيف في تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠١٢. ومن الخطوات المشجعة أيضاً ما شهدناه من تقدم حتى الآن في إصلاح قطاع الأمن في غينيا، لا سيما تقاعد ٤٠٠٠ تقريبا من الأفراد العسكريين بمساعدة من صندوق بناء السلام. وألقت بعثة مشتركة قامت بها تشكيلتا سيراليون وليبيريا الضوء على أهمية التعاون الإقليمي بين التشكيلات وحسن توقيته، بخاصة في غرب أفريقيا وفي سياق اتحاد نهر مانو.

يجب أن تتواصل الجهود الرامية إلى إطلاق كامل إمكانات لجنة بناء السلام. لا تزال هناك تحديات كبيرة أمامنا. ومن بين هذه التحديات إعادة صياغة وجود الأمم المتحدة في سيراليون وبوروندي، ويحتاج هذا الوجود إلى الرصد عن كثب. ومن الحالات النموذجية الأخرى إعادة النظام الدستوري في غينيا بيساو واحترامه، وتنظيم الانتخابات التشريعية التي طال انتظارها في غينيا. في ضوء التطورات الأخيرة على أرض الواقع، من الواضح أيضا أن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى تستحق أقصى اهتمامنا. في جميع تلك الحالات، للجنة بناء السلام دور توقيته من خلال قدرتها على جمع الأطراف، وولايتها المركزية بصفتها هيئة استشارية حكومية دولية في خدمة البلدان المدرجة في جدول أعمالها.

غير أننا يجب ألا ننسى الجانب الأكثر أهمية، ألا وهو الملكية الوطنية. لن ينجح بناء السلام إلا إذا كان نابعا من الداخل، وكانت قيادته وطنية. يجب أن يكون واجبا، نحن المجتمع الدولي، الاصطفاف خلف الاستراتيجيات المملوكة وطنيا. في الوقت نفسه، فإن دورنا في المواكبة السياسية لن يكون ممكناً إلا إذا كان هناك التزام حقيقي من جانب السلطات الوطنية بمعالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار. ومع ذلك، فإن من المهم بنفس القدر كفالة الملكية وتوفير الإرادة السياسية لدى جميع أعضاء التشكيلات القطرية؛ وإلا

للتنمية، فضلا عن وكالات الأمم المتحدة العاملة في الميدان، وذلك لزيادة فعالية الموارد المخصصة من الصندوق.

تؤكد مصر على وجاهة التوصيات الواردة في التقرير السادس للجنة بناء السلام، خاصة فيما يتعلق بتنشيط دور العضوية العامة للجنة التي يجري اختيارها من عدد من الأجهزة الرئيسية التابعة للأمم المتحدة، تعزيزاً للتواصل والتنسيق بين لجنة بناء السلام وتلك الأجهزة، وعلى رأسها مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وندعو أيضاً إلى إقامة شراكات لتوفير التمويل المستدام لبرامج بناء السلام، مع التركيز بشكل خاص على الشراكات مع المؤسسات المالية الدولية والإقليمية.

ينبغي أن يكون الهدف النهائي للعملية الجارية لتطوير أساليب عمل لجنة بناء السلام هو زيادة فعالية ومصدقية اللجنة في أداء مهامها وواجباتها وزيادة تنسيق الجهود المبذولة في إطار هيكل بناء السلام عن طريق الاستفادة من الدروس المكتسبة، مع التركيز بوجه خاص على المواضيع ذات الأولوية المتعلقة ببناء السلام، من قبيل المصالحة الوطنية وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في البلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة.

وتعمل مصر، بالتنسيق الكامل مع مكتب دعم بناء السلام ورئيس اللجنة التنظيمية، لتعزيز الاتصالات والتنسيق بين هيكل بناء السلام في الأمم المتحدة، من جهة، والاتحاد الأفريقي، من جهة أخرى، لتعزيز جهود بناء السلام في البلدان الأفريقية الستة المدرجة في جدول أعمال اللجنة. وفي هذا السياق، اقترحت مصر إنشاء مركز التعمير والتنمية بعد انتهاء النزاع التابع للإتحاد الإفريقي من أجل تعزيز قدرات الاتحاد الإفريقي في هذه المجالات.

وتشدد مصر أيضاً على أهمية التنسيق الملائم بين هيكل بناء السلام وبرنامج تعزيز القدرات المدنية في أعقاب النزاعات، نظراً للمسائل العديدة المشتركة بينهما، من أجل زيادة النتائج

تؤيد مصر البيان الذي أدلى به ممثل تونس بصفته منسق اللجنة المعنية ببناء السلام في حركة عدم الانحياز.

يشهد هيكل بناء السلام في الأمم المتحدة حالياً تطورات مهمة، أبرزها تنفيذ استراتيجية خروج مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون في الاثني عشر شهراً المقبلة، ونقل مسؤولياته إلى فريق الأمم المتحدة القطري. تشكل تلك التجربة الانتقالية فرصة لكي تؤدي لجنة بناء السلام دور الوسيط بين فرق الأمم المتحدة العاملة على أرض الواقع في البلدان التي أُنجِزت فيها مهام بناء السلام، من جهة، ومجلس الأمن والجمعية العامة، من جهة أخرى، وللاستفادة من الخبرات التي تراكمت لدى اللجنة ومن تواصلها مع الشركاء الدوليين لمنع تلك البلدان من الانزلاق في الصراع مرة أخرى.

في نيسان/أبريل ٢٠١٢، شهد هيكل بناء السلام وقوع انقلاب عسكري في غينيا بيساو. وقد عمل مسار الأحداث في ذلك البلد الشقيق منذ ذلك الحين على التأكيد على أهمية التعامل مع التطورات في المنطقة بشكل عام وفقاً لمنظور إقليمي شامل يعالج المشاكل المرتبطة بالاتجار بالأسلحة والمخدرات والأشخاص. ذلك النهج على وجه التحديد هو الذي من شأنه أن يضيف زخماً جديداً للجهود ونجاحات بناء السلام.

تؤكد مصر على أهمية الجهود الجارية لتطوير أساليب عمل لجنة بناء السلام لتصبح أكثر فعالية واستجابة للاحتياجات الفعلية للبلدان على أرض الواقع. وفي ذلك الصدد، نود أن نؤكد مجدداً على العناصر التالية: أهمية الملكية الوطنية لبرامج بناء السلام حتى تصبح أكثر استجابة للأولويات الوطنية لكل بلد؛ والحاجة إلى توطيد أطر التعاون مع المؤسسات المالية الدولية والإقليمية والبحث عن حلول مبتكرة ومستدامة لمشاكل التمويل التي تواجه برامج بناء السلام، وفقاً للأولويات الوطنية؛ والحاجة إلى توسيع نطاق التنسيق بين صندوق بناء السلام والشركاء الدوليين، لا سيما صندوق النقد الدولي والبنك الإفريقي

في وضع استراتيجية شاملة للتنمية وبناء السلام وفقا للحالة المحددة للبلد واحتياجاته. وخلال عملية بناء السلام، ينبغي إيلاء الاهتمام لتعزيز بناء القدرات وتدريب الموظفين والموارد البشرية وينبغي الاستفادة بصورة تامة من فريق الخبراء القطري حتى يمكن القيام بالعمل على نحو أفضل.

ثانيا، ينبغي إيلاء الاهتمام للأسباب الجذرية للتراع، ولا سيما قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي البلدان المعنية، ينبغي إيلاء الاهتمام على نحو مستمر للقضايا السياسية والأمنية والاقتصادية. ولا ينبغي تناول المسائل المتعلقة بالإصلاح القضائي وسيادة القانون إلا عند عودة الحالة الاقتصادية إلى ما كانت عليه. لن يستطيع الشعب التمتع بفوائد السلام إلا عندما يسود الوئام السياسي ويستمر وضع أمني مستقر حتى يتسنى إرساء أساس سياسي متين.

ثالثا، على لجنة بناء السلام أيضا تعزيز تنسيقها وتعاونها مع أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية والمؤسسات المالية والمنظمات الإقليمية. ويحدونا الأمل أن تعزز لجنة بناء السلام تعاونها وتنسيقها مع مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ويمكن للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي والاتحاد الأفريقي وغيرها من المنظمات أن تعين أيضا على تعزيز عمل بناء السلام وتحقيق نتائج ملموسة.

رابعا، ندعو لجنة بناء السلام إلى تحسين أساليب عملها. ينبغي للجنة أن تحسن أعمالها الداخلية من أجل تحقيق أفضل النتائج الممكنة. وينبغي أيضا لها تحديد أولويات لأعمالها وتعزيز تعاونها مع الممثلين الخاصين للأمين العام وعمليات حفظ السلام لكي تصبح قادرة على مساعدة بعضها البعض وتحسين أعمالها.

خامسا، ينبغي للمجتمع الدولي توفير الدعم والمساعدة بسرعة وفي الوقت المناسب. نحن نقدر الدور الذي يضطلع به صندوق بناء السلام. ونأمل أن تستخدم موارده لتحقيق

إلى أقصى حد في ضوء الموارد المحدودة المتاحة في إطار الأمم المتحدة وصندوق بناء السلام بصفة خاصة.

وفي الختام، تمثل الخبرات المتاحة للجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام بعد ست سنوات ناجحة من العمل في الميدان موردا هاما يتعين الاستفادة منه استفادة تامة لتحقيق إنجاز في المستقبل. وتعرب مصر عن استعدادها للتنسيق مع مكتب دعم بناء السلام وأعضاء لجنة بناء السلام لجعل برامج وأنشطة بناء السلام قصة نجاح حقيقية في أفريقيا وأماكن أخرى من العالم.

**السيد وانغ من (الصين) (تكلم بالصينية):** أرحب بعرض السفير مؤمن لتقرير لجنة بناء السلام في دورتها السادسة (A/67/715). كما نرحب بتقرير الأمين العام (A/67/711) عن صندوق بناء السلام.

من شأن عمل بناء السلام في مرحلة ما بعد النزاعات المساعدة في القضاء على الأسباب الجذرية للنزاعات وهو هام من أجل تحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة للبلدان والمناطق المعنية. اضطلعت لجنة بناء السلام، بوصفها جهازا ضمن منظومة الأمم المتحدة معنيا بإعادة البناء في مرحلة ما بعد النزاعات، بدور هام عن طريق تنفيذ قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة. نحن نقدر المنجزات التي تحققت في العام الماضي. ونرحب أيضا بالمبادرة التي طرحتها بنغلاديش في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. وفي الوقت نفسه، فإن هذا النوع من العمل مهمة طويلة الأجل ومعقدة وصعبة. ونود أن نسلط الضوء على النقاط التالية.

أولا، ينبغي للجنة بناء السلام وجميع الأطراف ذات الصلة احترام سيادة البلدان المعنية. ويجب أن تضطلع البلدان الخارجة من النزاعات بالمسؤوليات الأساسية في بناء السلام. وينبغي للجنة بناء السلام، في اضطلاعها بأعمالها، تعزيز شراكتها مع البلد المعني واحترام الأولويات التي يحددها البلد والمساعدة



ويسر البرازيل أن ترى الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة لتعزيز التنسيق وتفادي التداخل. وتحقيق التماسك داخل الأمم المتحدة وفي ما بين الشركاء الدوليين يمثل خطوة حاسمة في سبيل الخروج بنتائج ملموسة على أرض الواقع.

وإذا كان ثمة جانب جوهري لتعريف بناء السلام، فإنه يتمثل، من وجهة نظرنا، في تنمية القدرات الوطنية. فأنشطة بناء السلام ينبغي أن تهدف في المقام الأول إلى تعزيز المؤسسات وتمكين البلدان من أن تضع وأن تنفذ بنفسها سياسات وطنية تدريجياً. وكما نعلم جميعاً، فإن بناء المؤسسات وتعزيز الخبرات المحلية هما من الخطوات التي لا غنى عنها لتعزيز الملكية الوطنية والسماح بتقوية الإدارة العامة.

وتعبئة الموارد ما زال عنصراً رئيسياً في جهود بناء السلام من أجل كفالة تنفيذ المشاريع وتحقيق الأهداف. وفي حالة غينيا - بيساو، تُبذل جهود لجعل الشركاء ينضون خلف الأولويات التي جرى تحديدها بالاشتراك مع سلطات غينيا - بيساو في مختلف المجالات، غير أن الانقلاب الذي وقع في نيسان/أبريل الماضي أبطل أثر تلك الجهود وقوض ثقة الشركاء الدوليين الرئيسيين. ونأمل أن تُتخذ خطوات حاسمة في غينيا - بيساو للسماح بعودة التعاون الدولي مع البلد.

وبصورة أعم، يمثل توسيع قاعدة الشراكات مع الجهات الفاعلة الخارجية أمراً حيوياً لضمان استمرار التأثير الإيجابي للجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام على أرض الواقع. والبرازيل ترحب بالمبادرات الرامية إلى إقامة شراكات استراتيجية مع المؤسسات المالية الدولية لدعم بلدان مرحلة ما بعد الصراع.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأثني على العمل الذي يضطلع به صندوق بناء السلام. وكما يظهر التقرير (A/67/711)، فإن الرقم القياسي الذي سجلته المساهمات السنوية في عام ٢٠١٢

أكبر الأثر. كما نناشد البلدان الأخرى المساهمة في صندوق بناء السلام من أجل توفير المزيد من الموارد. نحن نلتزم المزيد من قنوات الموارد.

نحن ندعم باستمرار لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام ونشارك بنشاط في أعمالهما. ونأمل أن يضطلعاً بدور متزايد في عمل بناء السلام. ونأمل أن يتحقق السلام الدائم وسواصل الإسهام بنشاط تحقيقاً لتلك الغاية.

**السيدة فيوتي (البرازيل)** (تكلمت بالإنكليزية): تتيح هذه المناقشة بشأن التقارير السنوية للجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام مناسبة مفيدة لنا للتفكير في العمل الذي اضطلعنا به في العام الماضي وفي التحديات المقبلة. وأغتنم هذه الفرصة لتوجيه الشكر إلى السفير أبو الكلام عبد المؤمن على قيادته كرئيس للجنة بناء السلام في عام ٢٠١٢. ونرحب أيضاً بالرئيس الجديد للجنة بناء السلام، السفير رانكو فيلوفيتش، ونتعهد بدعمنا الكامل له. كما أود أن أعرب عن تقديرنا للسيدة جودي تشنغ - هوبكتر وفريقها على الدعم الذي يقدمه مكتب دعم بناء السلام لأنشطة لجنة بناء السلام.

تدعم البرازيل بنشاط هيكل بناء السلام في الأمم المتحدة منذ إنشائه. وبصفتنا رئيس التشكيلة القطرية المخصصة لغينيا - بيساو وعضواً في اللجنة التنظيمية، نشارك باستمرار، وسوف نواصل المشاركة، في الجهود الجادة الرامية إلى إحلال السلام المستدام في البلدان التي تواجه تحديات مرحلة ما بعد النزاعات.

وقد خططت لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام خطوات هامة في عام ٢٠١٢ لتحسين التنسيق في منظومة الأمم المتحدة ولتعزيز شراكتهما مع الجهات الفاعلة الخارجية ولتعزيز تنمية القدرات الوطنية وتحسين تعبئة الموارد من أجل البلدان الخارجة من الصراع. ومع ذلك، لا يزال هناك متسع لمزيد من التحسين في هذه المجالات وغيرها.



واليابان ترحب بالنهج التحليلي المتبع في تقرير لجنة بناء السلام عن دورها السادسة (A/67/715). فالتقرير، الذي يتمحور حول مواضيع وليس تشكيلات، يربط بين الأعمال المختلفة التي تقوم بها التشكيلات المختلفة ويحدد التحديات والفرص المشتركة. ووفد بلدي يعتقد أن اللجنة لديها القدرة على تحليل فعالية مشاركتها وعلى التكيف بمرونة وفقا للاحتياجات على أرض الواقع. ولا بد من السعي إلى إدخال تحسينات مستمرة لضمان المحافظة على أهمية اللجنة. وفي هذا السياق، يود وفد بلدي أن يؤكد على النقاط الثلاث التالية:

أولا، يتعين على اللجنة إيجاد مجالات ملموسة يمكنها أن توفر قيمة مضافة فيها. والعلاقة بين اللجنة ومجلس الأمن تمثل مجالا لمسنا فيه تقدما في العام الماضي. واستنادا إلى المداولات التي شهدتها المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن (انظر S/PV.6805) والحوار التفاعلي غير الرسمي الذي جرى في تموز/يوليه من العام الماضي، نظمت اليابان، بصفتها رئيسة الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة، اجتماعا في تشرين الثاني/نوفمبر بشأن موضوع مرحلة انتقال بعثات الأمم المتحدة في البلدان المدرجة على جدول أعمال اللجنة لتحديد المجالات التي يمكن للهيئتين التعاون بشكل جوهري فيها. ومع بدء مرحلة الانتقال في بعثات الأمم المتحدة في سيراليون وليبيريا وبوروندي فيما نتكلم، فإن من المهم للغاية أن يعمل المجلس ورؤساء التشكيلات القطرية المخصصة معا بشكل وثيق في هذا العام.

ثانيا، يجب أن تعمل اللجنة على زيادة مشاركة الجهات الفاعلة في الميدان. فكثيرا ما أكدت اللجنة على ضرورة إحداث تأثير أكبر في الميدان، ولكنها تكافح لالتماس سبل جيدة للقيام بذلك. ومبادرة عقد لقاءات بين فريق الرؤساء والممثلين الخاصين للأمين العام، التي بدأت في العام الماضي، أمر طيب في هذا الصدد وينبغي مواصلته. وبالمثل، يجب أن نبحث عن وسائل مرنة لزيادة إشراك موظفي السفارات الذين يغطون البلد

يدل بوضوح على ثقة المجتمع الدولي في الصندوق الذي أثبت أنه أداة حفز لإطلاق المشاريع والمساعدة على توليد دورات مثمرة. والبرازيل تؤكد مجددا على أهمية تعميم مراعاة بناء السلام داخل منظومة الأمم المتحدة. ويحدونا الأمل أن تتبادل الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي الآراء بصورة أكثر تواترا حول أنشطة لجنة بناء السلام في عام ٢٠١٣.

وبالمثل، ينبغي أيضا السعي إلى توثيق التعاون مع مجلس الأمن. ونظرا لكثرة عدد حالات البلدان المعروضة على مجلس الأمن، تمثل اللجنة وسيلة مفيدة لإيلاء مزيد من الاهتمام لفرادى البلدان في حالات ما بعد انتهاء الصراع. والحوار بين مجلس الأمن والتشكيلات القطرية المخصصة على أساس منتظم ومشاركة رؤساء التشكيلات في مناقشات المجلس ومشاوراته هما من الأدوات المفيدة لتعميق هذه العلاقة.

وأخيرا، أود أنؤكد مجددا أن الحكومة البرازيلية ستواصل القيام بدور نشط في تعزيز هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام. وقد أثبتت لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام على السواء أهمهما من الأجزاء الهامة للأمم المتحدة وشبكتهما لدعم بلدان مرحلة ما بعد الصراع. ونتوقع أن يواصل القيام بعمل مجد ذي تأثير متزايد في الميدان. والبرازيل لا تزال ملتزمة بهذا الهدف وتبذل العملية.

**السيد يامازاكي (اليابان) (تكلم بالإنكليزية):** بداية، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتنان اليابان للسفير مؤمن، الرئيس السابق للجنة بناء السلام، لقيادته اللجنة خلال العام المنقضي. كما نعرب مجددا عن رغبتنا في العمل مع السفير فيلوفيتش، رئيس اللجنة لعام ٢٠١٣. ومناقشة اليوم تتيح فرصة هامة للتدبر في عمل هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام خلال العام المنقضي وتحديد خطوات المضي قدما.

وتجدر الإشارة أيضا إلى أن الاستعراض الشامل المقبل للصندوق سيتيح لنا فرصة ممتازة لتحديد الأولويات بوضوح والتحسينات اللازمة والتحديات المتبقية. وإذا نستشرف آفاق دورة التخطيط الجديدة بعد عام ٢٠١٣، ستظل فعالية الصندوق ودوره المحفز أمرا هاما.

وفي الختام، أود أنؤكد مجددا التزام اليابان القوي ببناء السلام وبأنشطة لجنة بناء السلام. وبناء السلام هو السبيل لإحلال السلام وتحقيق التنمية في آن واحد. كما نود أيضا التأكيد مجددا على أهمية النهج الذي يتمحور حول الميدان والأشخاص فيما يتعلق ببناء السلام. ونتطلع إلى العمل الجيد الذي تضطلع به لجنة بناء السلام، فضلا عن الاستخدام الحكيم لصندوق بناء السلام، مما يتطلب دعما مقتدرا ومهما من جانب مكتب دعم بناء السلام في عام ٢٠١٣.

**السيدة لوكاس (لكسمبرغ)** (تكلمت بالفرنسية): تؤيد لكسمبرغ تأييدا تاما البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

اسمحوا لي أن أهنئ وأشكر السفير عبد المؤمن على رئاسته النشطة للغاية للجنة التنظيمية للجنة بناء السلام. كما أود أيضا أن أشيد بالسفير رانكو فيلوفيتش على تحمل مسؤولياته بصفته رئيسا للجنة بناء السلام خلال عام ٢٠١٣، وأتمنى له كل النجاح.

وهذا هو الوقت المناسب لإجراء تقييم، بالنظر إلى أننا في منتصف الطريق بين استعراضي ٢٠١٠ و ٢٠١٥ لإطار بناء السلام. وبرنامج العمل المقبل، الذي سبق أن اضطلعت به اللجنة التنظيمية الجديدة حافل بالأنشطة المحددة، التي من شأنها أن تجعل إجراءات لجنة بناء السلام أكثر أهمية.

ويقوم الهيكل الجديد لبناء السلام، الذي أنشأته الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، وعلى وجه التحديد قرار الجمعية العامة ١٨٠/٦٠ وقرار مجلس الأمن ١٦٤٥

المدرج على جدول الأعمال في العمل اليومي للجنة، بما في ذلك من خلال مشاركتهم في الزيارات الميدانية. فهم يمثلون مصدرا قيما للخبرات في عملية بناء السلام، لأنهم يعملون غالبا في ذلك البلد ويضطلعون بالمسؤولية عن تنفيذ المساعدة الإنمائية.

ثالثا، يتعين على اللجنة مواصلة اجتماعاتها لتتمحور حول التشيكالات القطرية المخصصة من أجل توليد أثر على أرض الواقع، وهذه النقطة ترتبط ارتباطا وثيقا بالنقطة الثانية. وينبغي تنظيم عمل اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام والفريق العامل المعني بالدروس المستفادة بالتنسيق الوثيق مع التشيكالات القطرية المخصصة. وفي الوقت نفسه، ينبغي للتشيكالات القطرية المخصصة أن تحاول تحديد إجراءات للمتابعة يمكن للدول الأعضاء في هذه التشيكالات النظر فيها. ومع اقتراب موعد استعراض عام ٢٠١٥، من المهم للغاية أن تكثف اللجنة عملها لجعل عام ٢٠١٣ عاما مختلفا.

يعرض تقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام (A/67/711) بصورة جيدة التقدم المحرز وتحسن أداء الصندوق في العام الماضي. ووفد بلدي يقدر كثيرا العمل الدؤوب لمكتب دعم بناء السلام. وتشمل الإنجازات الرئيسية زيادة مساهمات الجهات المانحة وسرعة صنع القرار وتنفيذ المشاريع بصورة مطردة وعلى نحو مناسب وتحسينات الأداء في العديد من المجالات، مثل إصلاح قطاع الأمن وسيادة القانون، فضلا عن إيلاء اهتمام أكبر للبلدان المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام.

واللجنة التوجيهية المشتركة تقوم بوظيفة حاسمة لتعزيز ملكية البلدان المتلقية والتزامها الوطني، وكذلك لتنفيذ مشاريع صندوق بناء السلام بنجاح.

وثمة حاجة أيضا إلى تعزيز التنسيق مع الشركاء الآخرين. وسيتعزز الطابع المحفز للصندوق أكثر إذا تمكنا من تحسين وضعه الاستراتيجي من خلال تعزيز الحوار والتعاون مع الشركاء المعنيين على أرض الواقع.

واللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة والأحزاب السياسية معا لإيجاد سبيل للخروج من المأزق. وبمجرد أن تتفق الأطراف على أساليب تنظيم الانتخابات، وتحديد اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة لإطار زمني جديد، سيكون بوسع الرئيس تنظيم انتخابات. وفي الوقت الحالي، يتعين على المجتمع الدولي وأعضاء تشكيلة غينيا أن يتأهبوا للارتقاء إلى مستوى الحدث، وتوفير الدعم النشط للتحضير للانتخابات وتنظيمها.

وتوصلت غينيا إلى بعض المعالم الهامة في تطورها خلال عام ٢٠١٢ من خلال بلوغ مرحلة الانتهاء من المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون ومن خلال التوقيع على اتفاق للحصول على أموال من صندوق التنمية الأوروبي العاشر. ويتعين على الشركاء الدوليين الآن توفير إطار طموح جديد، للحد من الفقر لكي يتمكن شعب غينيا من الجني السريع لثمار السلام والتنمية المستدامة. وجرى بذل المزيد من الجهود الرامية إلى إصلاح قطاعي الأمن والدفاع، وخصصت لهما المزيد من الأموال، بتشجيع من رئيس البلد.

إن العديد من التحديات التي تواجه غينيا سمة مشتركة لعمليات بناء السلام في المنطقة دون الإقليمية، مثل بطالة الشباب، وإصلاح الإدارة العامة وإصلاح القطاع الأمني والجريمة عبر الحدود الوطنية والتكامل الاقتصادي. وشرعت التشكيلات القطرية الثلاث للجنة بناء السلام، بما في ذلك ثلاثة أعضاء في اتحاد نهر مانو، وهي تشكيلات غينيا وسيراليون وليبيريا، أيضا في تبادل الآراء مع الأمين العام لهذه المنظمة فيما يخص تحديد الأولويات والمواضيع التي يمكن تناولها بصورة جماعية على الصعيد الإقليمي.

وستظل لكسمبرغ ملتزمة بنشاط بهيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة، سواء بصفتها رئيسة لتشكيلة غينيا، أو بصفتها عضوا في تشكيلة غينيا - بيساو، أو بصفتها شريكا ماليا لصندوق بناء السلام، الذي سنسهم فيه مرة أخرى بما

(٢٠٠٥)، على ثلاث ركائز، ألا وهي التعاون الحكومي الدولي، والدعم العملي للأمانة العامة الذي يقدمه مكتب دعم بناء السلام وتمويل صندوق بناء السلام، وهي بمثابة عوامل حفازة. والأمر متروك لنا، نحن الدول الأعضاء، لترود ذلك النظام بالموارد للاضطلاع بعمله، والفرصة لإثبات نفسه، بما في ذلك عن طريق مواصلة التزامنا الكامل بالتشكيلات القطرية. ويتعين على مكتب دعم بناء السلام من جانبه، أن يساعد على تعزيز موقفه في الهيكل المؤسسي للأمم المتحدة من خلال الاستفادة الكاملة من الموارد المتاحة له، ولا سيما تعزيز الدعم المقدم للتشكيلات القطرية الواردة في جدول الأعمال.

فيما يتعلق بالتقرير (A/67/715) المعروض علينا، علينا أن نعترف بمحدود ذلك الهيكل، في إطار سعيه للاستخدام الأفضل لما هو متاح له. واللجنة ليست كيانا تنفيذيا، بل هيئة لوضع السياسات العامة. وهي ليست في الميدان، بل مقرها نيويورك. وفي الواقع، ليس لديها أموالها الخاصة بها، بل بوسعها الاعتماد على الموارد التي توفرها. وتستمد اللجنة شرعيتها أساسا من مواكبتها السياسية، ودعم تعبئة الموارد، وإشراك الشركاء الدوليين بطلب من البلدان المدرجة على جدول الأعمال. ولجنة بناء السلام هي هيئة استشارية حكومية دولية، يمكنها إعطاء وزن سياسي كبير للهيئات التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة.

ركز عمل تشكيلة غينيا، التي أشرف برئاستها، خلال عامها الثاني على تنفيذ الالتزامات المتبادلة فيما يخص بناء السلام المتفق عليها، بين الحكومة وما يزيد عن ٥٠ عضوا في التشكيلة، في أيلول/سبتمبر ٢٠١١. وجرى التشكيك في الجهود الرامية إلى تحقيق المصالحة الوطنية، التي تعد إحدى الأولويات المحددة لعمل لجنة بناء السلام في غينيا، خلال المناقشات التي جرت بشأن المنظمة، وتأجيل الانتخابات التشريعية إلى غاية عام ٢٠١٣، وفي خضم جو سادته انعدام الثقة. ويبدو بأن للحوار السياسي الغلبة الآن. وتسعى الحكومة

بوصفها قاعدة عالمية، وحشد الموارد السياسية والمالية بالتعاون مع مجموعة أطراف فاعلة آخذة في التوسع. ولا تمتلك اللجنة تمويلها الخاص بها، وقراراتها غير ملزمة. أيضا، تشكل إنجازاتها التدريجية لكن الملموسة فيما يخص البلدان المدرجة على جدول أعمالها، وتركيزها الحاد على المواضيع الرئيسية لفترة ما بعد النزاع على الصعيد العالمي، على مدى السنوات الست الماضية، شهادة على تشجيع أعضائها وعلى الدعم الذي تتلقاه من طرف منظومة الأمم المتحدة وشركائها. ويشكل ذلك الدعم، خاصة من قبل مجلس الأمن والجمعية العامة، أمرا بالغ الأهمية للجنة فيما يخص الاضطلاع بولاياتها. ونأمل في أن تجري زيادة تعزيزها.

لقد شهد الأثر الميداني للجنة بناء السلام تحسنا خلال السنة الماضية، سواء ما يتعلق منه بتقديم الدعم، في جملة أمور، لإطلاق استراتيجيات المصالحة الوطنية في ليبيريا، أو بإجراء انتخابات ناجحة في سيراليون، فضلا عن دعم تعبئة الموارد من أجل تعزيز استراتيجيات جديدة للحد من الفقر في بوروندي. ومع ذلك، فإننا نتفق مع الملاحظة الواردة في تقرير عام ٢٠١٢ بشأن ضرورة تعزيز ومواصلة الالتزام السياسي والقيادة السياسية على نطاق واسع وبطريقة أكثر فعالية، علاوة على بذل الجهود الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار، كي لا تكون الموازنة السياسية من جانب اللجنة عديمة الفعالية. ونشدد في ذلك الصدد، على ضرورة تنفيذ عملية بناء السلام تغطي بالدعم الكافي، على أن تكون شاملة ومملوكة وطنيا. وأود أن أتشاطر النقاط التالية مع أخذ ذلك في الاعتبار.

أولا، ستدعم إندونيسيا بثبات اللجنة في مواصلة تنفيذ خريطة طريق لإجراءاتها، وخاصة ما يتعلق منها بتعزيز الشراكات من أجل حشد الموارد وبناء القدرات على حد سواء. ونؤيد في ذلك السياق، الاستنتاجات التي خلص إليها الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة فيما يتعلق بقدرة لجنة

يناهز ٥٢٠.٠٠٠ دولار أمريكي خلال عام ٢٠١٣. وسوف نظل منخرطين في مجلس الأمن لتحقيق أقصى قدر من التفاعل الإيجابي بين المجلس ولجنة بناء السلام، ولا سيما تشكيلاته القطرية المحددة. وفي ذلك الصدد، لا أزال أعتقد بأنه بوسع التشكيلات تقديم إسهام قيم في أعمال المجلس، بما في ذلك على مستوى المشاورات المغلقة.

**السيد خان (إندونيسيا)** (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى السفير فيلوفيتش على عرضه التقرير السنوي للجنة بناء السلام (A/67/715). وأود أيضا أن أعرب عن تقديري العميق للرئيس السابق للجنة بناء السلام، سعادة السفير مؤمن، إلى جانب الرئيس الحالي، والرؤساء السابقين للتشكيلات القطرية الست المخصصة لبلدان بعينها والفريق العامل المعني بالدروس المستفادة، على عملهم القيم للغاية.

إن إندونيسيا تؤيد البيان الذي أدلى به ممثل تونس باسم تجمع حركة عدم الانحياز في لجنة بناء السلام. كما نشكر جودي تشنغ - هوبكر، الأمينة العامة المساعدة لشؤون دعم بناء السلام، على قيادتها وعملها، إلى جانب فريقها المقتدر في مكتب دعم بناء السلام، فيما يتعلق بدعم أعمال اللجنة، وإدارة صندوق بناء السلام.

كما ترحب إندونيسيا بالتقرير السنوي للجنة بناء السلام لعام ٢٠١٢، الذي يشير إلى العديد من التطورات والإنجازات الهامة التي حققتها اللجنة وآلياتها خلال العام. إننا نهنئ جميع أعضاء لجنة بناء السلام، فضلا عن أصحاب المصلحة الآخرين، خاصة من الحكومات والمجتمع المدني في البلدان الستة المدرجة في جدول أعمالها، الذين كانت معالجتهم للتحديات والنجاحات أساسية فيما يخص الاستنتاجات التي خلص إليها التقرير المعروض علينا.

وبينما لا تزال ثمة العديد من التحديات المستمرة وكذلك التحديات الناشئة، تواصل لجنة بناء السلام إحراز تقدم

بالنسبة للسلطات الوطنية في بلدان مرحلة ما بعد الصراع. ومن شأن تعزيز الجهود أيضا أن يساعد على تعزيز الملكية الوطنية ومواءمة الدعم الخارجي مع الأولويات الوطنية المتعلقة بالتنمية وبناء السلام على نحو أفضل.

ثالثا، لاحظ استعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام عام ٢٠١٠ عدم وجود دعم سياسي قوي في عواصم البلدان، واصفا ذلك بأنه أحد الأسباب المؤدية إلى أضعاف فعالية الأثر الميداني للجنة بناء السلام. ونرحب بالحدث الرفيع المستوى الأول الذي نظمته لجنة بناء السلام في العام الماضي بشأن موضوع "بناء السلام: الطريق نحو السلام والأمن المستدامين" تحت قيادة بنغلاديش. وبوسع عقد مزيد من الدورات السنوية العادية ذات الطابع المؤسسي للجنة التنظيمية أن يساهم في تعزيز الدعم والتنسيق مع عواصم البلدان، وبذلك يساهم في تحسين عمل اللجنة.

وإذا انتقل إلى تقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام (A/67/711)، أود أن أثنى أولا على مكتب دعم بناء السلام، ومدير الصندوق فيما يتعلق بدورهما في تحسين أداء الصندوق وتعميق تفاعله مع لجنة بناء السلام. ونؤيد مجموعتي أولويات الصندوق المتمثلتين في البيئات الناجمة عن حالات ما بعد الصراع مباشرة، أو بيئات ما بعد الأزمة السياسية، وفي البلدان التي لا يستطيع فيها الصندوق تقديم منح في الأجل الطويل. وقد أخذنا علما بأن البلدان المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام قد تلقت ٤٠ في المائة من مخصصات الصندوق لعام ٢٠١٢. وإذا ندرك العوامل الكامنة وراء تلك المخصصات المذكورة في التقرير، فإننا نود أن نشدد على أن من الضروري أن يعطي الصندوق أولوية للبلدان المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام، على النحو الوارد في تقرير الأمين العام.

وعلاوة على التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وخاصة فيما يتعلق بدعم القدرات المدنية في الجنوب العالمي والبلدان ذات التجربة الانتقالية نفسها، فإننا نود أن نكرر

بناء السلام على تحديد عدد قليل من المؤسسات وشركات القطاع الخاص الرئيسية في مجالات الأولويات المتكررة في البلدان المدرجة في جدول أعمالها، علاوة على مواصلة العمل مع اللجنة. لقد قدم مؤتمر شركاء بوروندي، على سبيل المثال، بعض الأمثلة الإيجابية مؤخرا. وخلصت فرقة عمل لجنة بناء السلام المعنية بسياسات المشاركة مع القطاع الخاص - التي يديرها وفد بلدي في عام ٢٠٠٨ - إلى بعض التوصيات التي نرى أنها يمكن أن تكون مفيدة جدا في إنشاء علاقات تعاون مع المنظمات والشركات الخيرية.

ونؤيد أيضا ما ورد في التقرير بشأن قدرة لجنة بناء السلام، استنادا إلى التجارب الخاصة بكل قطر، وبالتعاون مع الجهات الفاعلة مثل البنك الدولي وكيانات الأمم المتحدة العاملة في البلدان، على تحديد أمثلة بعينها من التعاون يمكن تعزيزها وتوسيع نطاقها.

ونرى أيضا أنه ينبغي أن تعزز لجنة بناء السلام - بالإضافة إلى تعزيز تقاسم تجارب البلدان والدروس المستفادة - المناقشات بشأن كيفية زيادة بناء القدرات على نحو أفضل في البلدان الستة المدرجة في جدول أعمالها، مع توفير نماذج عملية للمشاركة في إطار مبادرة الأمم المتحدة المشاركة بشأن القدرات المدنية. وعبر التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، فإن من شأن البرامج التي تم تنفيذها بالتعاون مع اللجنة التوجيهية أيضا، أن تساعد على تقييم نتائج الاستعراض ومواصلة البناء عليها.

ثانيا، تكتسي دعوة لجنة بناء السلام إلى المزيد من التكامل بين أهداف بناء السلام والتنمية في أدوات التعاون بين الأمم المتحدة المختلفة والجهات الفاعلة من غير الأمم المتحدة أهمية بالغة. ومن شأن تعزيز الجهود أن يساعد على تحسين مستوى التماسك وتخصيص الموارد، فضلا عن تحسين النتائج. ومن شأنه أيضا تبسيط عملية الإبلاغ وغيرها من الأمور الإجرائية



وإذ تؤيد نيجيريا بيان مجموعة البلدان غير المنحازة، الذي أدلى به في وقت سابق هذا الصباح، سعادة السيد محمد خالد خيري، السفير والممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة، فإننا نود أن نشدد على بعض المسائل الأخرى ذات الاهتمام.

تعتبر التطورات الأخيرة التي حدثت في اثنين من البلدان بشأن جدول أعمال لجنة بناء السلام مدعاة للقلق العميق. ذلك أن تلك التطورات بمثابة تأكيد على أن بناء السلام ليس عملية تدريجية تصاعدية، بل هي مبادرة شاملة متعددة الأوجه، ويجب أن تركز على نحو استباقي أيضا على تحقيق السلام المستدام. وأود، استنادا إلى ذلك أن أشدد على النقاط التالية:

حين عقدت نيجيريا المناقشة المفتوحة بشأن الدبلوماسية الوقائية في إطار مجلس الأمن في تموز/يوليه ٢٠١٠ (انظر S/PV.6360) فقد كان ذلك بدافع القلق الشديد من أن يفوق طابع الصراع قدرتنا الجماعية على التصدي له بفعالية.

وبعد مضي سبع سنوات على وجود هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام، فإن بناء السلام عقب انتهاء الصراع لا يزال مهمة هشة. وفي حين لا يزال بناء السلام في أعقاب الصراع يكتسي أهمية بالغة، فإنه لا يمكن أن يشكل استراتيجية أو حلا في الأجل الطويل. وعليه، فإن التبصر العالمي، عبر التدخل في الوقت المناسب قبل تحول الأزمات الناشئة إلى صراعات يعتبر استراتيجية بالغة الأهمية لبناء السلام.

على سبيل المثال، لقد كان دعم المجتمع الدولي أقل من كاف لجهود نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في بلدين من البلدان المدرجة على جدول الأعمال يواجهان حاليا صعوبات سياسية خطيرة. ومن دون التزام معزز من جانب أعضاء اللجنة بتوفير ما يكفي من الدعم المالي والتقني والمؤسسي لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والعمليات السياسية المرتبطة بها في تلك البلدان، يظل خطر الانتكاس شديدا.

التأكيد على أهمية استكشاف إمكانات دور صندوق بناء السلام في مجال تقديم المساعدة إلى السلطات الوطنية بناء على طلبها.

ختاما، تشدد إندونيسيا على أهمية اتباع نهج شامل يحظى بالدعم المناسب للتخفيف من أضرار الصراعات. ومن جانبنا، فنحن مصممون على مواصلة الإسهام في تعزيز جهود بناء السلام وصندوق بناء السلام الرامية إلى بناء السلام الدائم.

**السيد أو كافور (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية):** تتيح مناقشة اليوم فرصة لاستعراض أداء ركائز هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام. وتتيح المناقشة على وجه الخصوص، فرصة فريدة للدول الأعضاء لتقييم التقدم المحرز والتحديات التي تواجه جهودنا الجماعية المبذولة من أجل دعم وتعزيز السلام والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان الخارجة من الصراع.

وأود باسم وفد بلدي، أن أشكر الرئيس على عقد هذه المناقشة المشتركة الهامة بشأن التقرير السنوي للجنة بناء السلام (A/67/715)، وتقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام (A/67/711). وأود أن أشكر أيضا سعادة السيد رانكو فيلوفيتش، الممثل الدائم لكرواتيا، ورئيس لجنة بناء السلام، على بيانه الذي يقدم بعض الآراء البالغة الأهمية بشأن أنشطة لجنة بناء السلام. وأود أيضا أن أشكر السفير أبو الكلام عبد المؤمن، الممثل الدائم لبنغلاديش، والرئيس السابق للجنة بناء السلام، على قيادته المقتدرة والمتفانية خلال فترة ولايته.

ويود وفد بلدي أن يعرب عن تقديره لرؤساء مختلف التشكيلات القطرية المختصة، ولمكتب دعم بناء السلام على جهودهم الدؤوبة في دعم عمل لجنة بناء السلام في البلدان الخارجة من الصراع. وفي الواقع، فقد أبدى موظفو مكتب دعم بناء السلام التزاما ملحوظا بجدول أعمال الأمم المتحدة لبناء السلام.



والتكامل في الإجراءات المتخذة، فضلا عن تحسين التنسيق بين الجهات الفاعلة، أن يساعد في الحد من التداخل وازدواجية الجهود. كما يكفل قدرا أكبر من وضوح المسؤولية والمساءلة. لن يكون هناك بناء سلام يعتد به بدون تمويل. لهذا السبب نعلق أهمية كبيرة على عمل صندوق بناء السلام. ويكشف تقرير الأمين العام عن أنشطة لجنة بناء السلام في عام ٢٠١٢ (A/67/711) أن الصندوق قد شهد، على الرغم من الركود العالمي، زيادة في المساهمات من ٥٨,١ مليون دولار في عام ٢٠١١ إلى ٨٠,٥ مليون دولار عام ٢٠١٢. ومن المشجع أيضا أن نلاحظ أن صندوق بناء السلام قد اشتد عوده، وأنه طور مجموعة غنية من الخبرات. ونثني على الدول الأعضاء والجهات المانحة الأخرى لمساهماتها المالية.

قدمت نيجيريا، من جانبها، مساهمة كبيرة في السعي لإحلال وتعزيز السلام والأمن في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية ومنطقة الساحل على المستويين الثنائي والإقليمي. وتدعم نيجيريا الجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لتحقيق الاستقرار وإعادة النظام الدستوري في غينيا - بيساو ومالي وغيرها من البلدان المتضررة من الصراع في أفريقيا. وقد اتخذت تلك الجهود أشكال مادية ومالية، فضلا عن المساهمة بالقوات.

أود أنؤكد مجددا التزام نيجيريا بعملية الأمم المتحدة لبناء السلام. وبصفة نيجيريا عضوا في اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام وجميع التشكيلات القطرية التابعة للجنة، وكذلك أحد المساهمين الرئيسيين بقوات لبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، فإن لديها مصلحة حيوية في نجاح جهود بناء السلام. واليوم، نؤكد من جديد ذلك الالتزام الثابت.

**السيد حنيف (ماليزيا)** (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أتقدم بالشكر الجزيل إليكم، سيدي، على عقد هذه المناقشة السنوية بشأن تقرير لجنة بناء السلام عن دورها السادسة

ثانيا، هناك اعتراف متزايد بأن تعزيز القدرات المؤسسية أمر أساسي لتعزيز الملكية الوطنية لجهود بناء السلام. ولذلك، يجب أن تكفل لجنة بناء السلام أن يؤدي انخراطها مع الدول المدرجة على جدول الأعمال إلى تعزيز قدرة تلك البلدان على تولي مهام بناء السلام.

ثالثا، نعتقد أن أعضاء لجنة بناء السلام تقع عليهم مسؤولية فردية وجماعية عن دعم البلدان المدرجة على جدول الأعمال. يجب أن يتحول الإعراب عن الدعم من مجرد كونه تصريحات إلى إجراءات ملموسة. ويجب أن يتجسد في شكل مساهمات ملموسة قائمة على النتائج تقدم للبلدان المدرجة على جدول الأعمال. لقد أدرجت تلك البلدان على جدول الأعمال لأنها بحاجة إلى الدعم الدولي، فضلا عن حاجتها إلى المساعدة من منظماتها الإقليمية ودون الإقليمية. وينبغي أن يأخذ هذا الدعم شكل المساهمات المالية أو تبادل الخبرات. ويجب أن يكون الهدف الأشمل للجنة بناء السلام هو التفكير حول أفضل طريقة لاستخدام كل الدروس المستفادة المتراكمة استخداما منمها في التعامل مع بناء السلام في البلدان المدرجة على جدول أعمالها. وتقدم نيجيريا اليوم خبراتها من خلال فيلق المعونة التقنية، وهو إطار للتعاون بين بلدان الجنوب لدعم البلدان المدرجة على جدول أعمال لجنة بناء السلام وتلبية احتياجاتها في مجال بناء القدرات المدنية.

رابعا، ينبغي أن تكثف اللجنة جهودها الرامية إلى تعزيز التعاون بين المؤسسات والشراكة مع جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة، بما في ذلك الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة. وفي ذلك الصدد، ترحب نيجيريا بقرار مجلس الأمن ٢٠٨٦ (٢٠١٣)، الذي يسلط الضوء على أهمية ما تضطلع به اللجنة في أنشطة بناء السلام من أدوار استشارية وفي مجال تعبئة الموارد والدعوة، وكذلك في النهوض بنهج متماسك إزاء ولايات حفظ السلام المتعددة الأبعاد. ومن شأن توخي الاتساق

هذه البلدان يشهد على شرعية استراتيجية اللجنة في عملها والتعاون القوي بين اللجنة وحكومات تلك البلدان. ومع ذلك، فإننا نعتقد أن الجهود يجب أن تستمر من أجل تحقيق استدامة السلام والاستقرار والتنمية. في الوقت نفسه، يرى وفدي أن على اللجنة أن تكثف جهودها في دعم البلدان المتبقية على جدول أعمالها حتى لا تعود مرة أخرى إلى الصراع.

ماليزيا ليست بحدثة العهد في دعم التنمية والتقدم في البلدان النامية والبلدان الخارجة من الصراع. إذ ما فتئنا نبدي التزامنا بتطوير رأس المال البشري والحوكمة من خلال برنامج التعاون التقني الماليزي. وقد استفاد مسؤولون من ليبيريا وسيراليون وغينيا وغينيا - بيساو وجمهورية أفريقيا الوسطى من البرنامج. من خلال برنامج التعاون التقني الماليزي، دربت ماليزيا ما مجموعه ١٦٣ مسؤولاً من ليبيريا وسيراليون وغينيا وغينيا - بيساو في مختلف البرامج، بما في ذلك برامج بناء القدرات، والإدارة العامة، والإدارة الزراعية والدبلوماسية والجمارك وإنفاذ القانون.

ما من شك في أن عمل اللجنة يجب أن يستمر ويتعزز. ويجب الاستمرار في تقوية دور اللجنة الاستشاري في شؤون بناء السلام مع أجهزة الأمم المتحدة، لا سيما مجلس الأمن. وتشيد ماليزيا بالتقدم المحرز في تعزيز العلاقات بين اللجنة ومجلس الأمن. ونحث على إجراء المزيد من المشاورات والمناقشات بين الهيئتين لدعم برامج بناء السلام في الدول المدرجة على جدول أعمال اللجنة.

وعلى حين شكل التقدم المحرز في عملنا تطوراً مرحباً به، كما ورد في التقرير، فإن ماليزيا ترى ضرورة الاستمرار في تعزيز الاتساق والتنسيق بين اللجنة ومختلف كيانات الأمم المتحدة على الصعيد الميداني. ومن رأي وفدي أن هذا التنسيق الميداني مهم، إذ إن معظم عمل اللجنة ومساعداتها إنما يتحقق على الصعيد الميداني.

(A/67/715) وتقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام (A/67/711). وأشكر السفير مؤمن، الممثل الدائم لبنغلاديش، على عرضه تقرير لجنة بناء السلام عن دورها السادسة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة أيضاً لأشكر السفير رانكو فيلوفيتش، الممثل الدائم لجمهورية كرواتيا ورئيس لجنة بناء السلام، على البيان الذي ألقاه. في هذا المضمار، يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل تونس بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

ويشيد وفد بلدي بلجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام على التقريرين المقدمين لمداولات الجمعية العامة. وللتقريرين قيمة بالغة في التأكيد على أهمية عمل اللجنة والصندوق. وتخطط ماليزيا علماً بالتقريرين وما توصلنا إليه من نتائج واستنتاجات ستكون أساس مداولاتنا اليوم.

تأسست لجنة بناء السلام لمنع البلدان الخارجة من الصراع من الوقوع في الصراع مرة أخرى. وبوصفها هيئة استشارية حكومية دولية مكلفة بتنسيق ودمج النهج المعنية بتدابير بناء السلام بعد انتهاء الصراع، فقد واصلت اللجنة القيام بدور مهم في مساعدة هذه البلدان وهي تشق طريقها في رحلة محفوفة بالمخاطر.

وتتشاطر ماليزيا الآراء الواردة في التقرير، وخصوصاً ما تعلق منها بأهمية تطوير القدرات الوطنية وتعبئة الموارد باعتبارهما من المبادئ الأساسية لمبادرة ناجحة لبناء السلام. لا يمكن أن تكون هناك حوكمة بدون قدرات وطنية، ولا يمكن أن تكون هناك تنمية بدون موارد. نحن ندعم الجهود المتواصلة التي تبذلها اللجنة لحشد الدعم الدولي ومصالح مختلف الأطراف الفاعلة، بما في ذلك البنك الدولي وبنك التنمية الأفريقي في هذا المسعى.

حدد التقرير الخطوط العامة لشتى أوجه التقدم والتطورات التي تحققت في التشكيلات القطرية المدرجة على جدول أعمال اللجنة. ويشعر وفدي بالرضا بشكل خاص من التطورات التي وقعت في ليبيريا وسيراليون وبوروندي. ونعتقد أن التقدم في

وفي حين أن الصندوق أسهم في عمل اللجنة وفي بلدان عديدة أخرى ووكالات الأمم المتحدة المختلفة، تود ماليزيا أن تؤكد أنه على المزيد من الدول الأعضاء والجهات المانحة الدولية التبرع للصندوق. وفي الوقت نفسه، تود ماليزيا أيضا أن تردد الدعوة إلى الشفافية والمساءلة في مدفوعات الصندوق عن طريق كفالة ترسيخ أفضل الممارسات في إدارة الصندوق. يتطلب بناء السلام التعاون والتنسيق بين جميع الجهات الفاعلة الرئيسية، على الصعيد الدولي ومن البلد المضيف على حد سواء. واصلت لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام الاضطلاع بهذا الدور الهام المتمثل في تمكين الدول المنكوبة من تحقيق الاستقرار والازدهار. علينا أن نواصل دعم اللجنة والصندوق في هذا المسعى النبيل. وتطمح ماليزيا إلى أن ترى التزاما أكبر من الدول الأعضاء والجهات الفاعلة الدولية بدعم السلام المستدام والاستقرار من خلال عمل اللجنة. وماليزيا مستعدة وتتطلع إلى العمل على نحو وثيق مع جميع أعضائها دعما لبناء السلام.

**السيد بريث غوتيريث** (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): نشكر الممثل الدائم لبنغلاديش، السفير أبو الكلام عبد المؤمن، رئيس لجنة بناء السلام لعام ٢٠١٢، على عرض تقرير لجنة بناء السلام عن دورها السادسة (A/67/715). كما نود أن نشكر الممثل الدائم لكرواتيا، السفير رانكو فيلوفيتش، الرئيس الحالي للجنة، على بيانه، ونتمنى له كل النجاح في عمله هذا العام.

يؤيد وفدي البيان الذي أدلى به ممثل تونس بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

ونرحب بالشكل الجديد لعرض تقرير لجنة بناء السلام، وفقا للتوصيات التي انبثقت عن استعراض عام ٢٠١٠. يركز التقرير بقدر أكبر على التقدم الذي أحرزته اللجنة، والفرص والتحديات المقبلة، وطرق تعزيز أثر دعمها. كما يتضمن

وتخطط ماليزيا علما بالتطورات في أساليب عمل اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام. ومن شأن إصلاح أساليب عمل اللجنة أن يكفل الكفاءة والمصداقية والاستمرارية إلى الأجيال المقبلة.

يرى وفدي أنه يجب استمرار تحديث التطورات في أساليب عمل اللجنة من أجل كفالة تطوير السياسات المتسقة والشفافية وترسيخ الذاكرة المؤسسية التي من شأنها زيادة تعزيز اللجنة.

كما تخطط ماليزيا علما بالعلاقة بين لجنة بناء السلام ومفهوم القدرات المدنية في أعقاب النزاع. ويمكن مواصلة استكشاف هذا الاتساق لدى تقييم الخبرات من البلدان الخارجة من الصراعات من أجل تزويد اللجنة بالخبرة والمعرفة. وفي حين نخطط علما بهذا التطور الهام، يرى وفدي أن التعاون والتآزر بين الجانبين ينبغي أن يكون أكثر تحديدا وأن يركز على المسائل المواضيعية الهامة مثل الإنعاش الاقتصادي وتطوير مؤسسات الحكم والمصالحة الوطنية.

ويشدد وفدي على أن تعبئة الموارد عنصر رئيسي في دعم البلدان التي تمر بمرحلة انتقال صوب السلام. وفي هذا الصدد، تخطط ماليزيا علما بتقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام. وتشجعنا زيادة المساهمات بمبلغ ٨٠,٥ مليون دولار في عام ٢٠١٢. يبين هذا الاقتناع والثقة واسعي النطاق في الصندوق من جانب الدول الأعضاء والكيانات المانحة في دعم جدول أعمال الأمم المتحدة لبناء السلام.

وستواصل ماليزيا وضع ثقتها في صندوق بناء السلام لدعم اللجنة في عملها في البلدان الستة المدرجة في جدول أعمالها. وإلى جانب البلدان الستة المدرجة في جدول أعمالها، تخطط ماليزيا علما بأن الصندوق قدم الدعم إلى ١٩ بلدا آخر و ١٩ وكالة تابعة للأمم المتحدة في إطار برامج مختلفة تدعم السلام والاستقرار.

تغيير في طبيعة وجود الأمم المتحدة، كما سيكون الحال في ليبيريا وسيراليون.

ونؤكد مجدداً على ضرورة أن تستخدم اللجنة نفوذها السياسي لتعزيز التنسيق الضروري داخل المجتمع الدولي في الميدان عن طريق تعزيز دعم مختلف أصحاب المصلحة لاستراتيجيات بناء السلام والأولويات المحددة على الصعيد الوطني. ومن شأن التقدم المحرز في إطار مبادرات اللجنة لتحسين التنسيق على الصعيد القطري أن يساعد اللجنة على تعزيز إيجاد آليات شفافة تعزز هذا التنسيق والمشاركة الوطنية.

ونوه بصفة خاصة بالفائدة الكبيرة لصندوق بناء السلام ويسرنا أن نؤكد أن مجموع المساهمات في الصندوق زاد زيادة كبيرة في عام ٢٠١٢. ونأمل أن يظل الصندوق يحظى بالدعم المستدام الذي يحتاج إليه للاضطلاع بمهامه.

تشاطر غواتيمالا التزام اللجنة بالبحث عن التنمية والسلام الدائمين في البلدان الخارجة من الصراع وتسلم بقيمة العلاقة بين مجلس الأمن واللجنة في معالجة الصراعات والحالات الأخرى في البلدان المدرجة في جدول أعمالها بصورة أفضل. وسواصل دعم عمل اللجنة بوصفها آلية لتلبية احتياجات البلدان الخارجة من النزاعات.

**السيد توراي (سيراليون)** (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أشكر الأمين العام ولجنة بناء السلام على تقرير الأمين العام الزاخر بالمعلومات والتطلي عن صندوق بناء السلام (A/67/711) وتقرير لجنة بناء السلام (A/67/715)، اللذين قدما حسب التكليل الوارد في قرار الجمعية العامة ٢٨٢/٦٣ و ١٨٠/٦٠ على التوالي.

وترحب سيراليون بالتقريرين اللذين يجسدان بدقة، من جملة أمور، برامج صندوق بناء السلام وأنشطته، وعمل لجنة بناء السلام في سيراليون خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

تحليلاً عاماً لتنفيذ توصيات استعراض عام ٢٠١٠، وهو ما يقدم رؤية أوضح للاتجاه الذي يتعين أن نسلكه.

نحن، بصفتنا بلداً تغلب على صراعه الداخلي في عام ١٩٩٦، نثمن دعم المجتمع الدولي لبناء السلام. كان إنشاء لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام، ولا سيما التشكيلات القطرية المخصصة، مفيداً في حشد هذا التعاون. وبالإضافة إلى ذلك، كانت أنشطتها على مدى السنوات الست الماضية مصدراً هاماً أيضاً للدروس المستفادة في الحالات المحددة والمتنوعة.

ونوه بالعمل الذي اضطلعت به التشكيلات القطرية المخصصة، التي تمثل همزة وصل حقيقية بين مفهوم بناء السلام وتطبيقه على الحالات في الميدان. ونشدد، في هذا الصدد، كما أبرز في التقرير، على أهمية أن تبين الجهات صاحبة المصلحة الوطنية في البلدان المعنية القيادة والالتزام الثابت من أجل كفالة أن يحقق الدعم المقدم من اللجنة الأثر المنشود.

وفي ما يتعلق بالمهام الرئيسية التي حددناها للجنة - تعبئة الموارد والدعم السياسي وتعزيز التنسيق - اسمحوا لي أن أدلى بالملاحظات التالية.

يسرنا ملاحظة أن اللجنة واصلت تعزيز جهودها لتعبئة الموارد وتحديد الثغرات وأصحاب المصلحة ذوي الصلة والبرامج التي يتعين تعبئتها. ونسلم بأن تعطيل النظام الدستوري يؤثر سلباً على تعبئة الموارد، وتتفق في الرأي على أن ثمة حاجة إلى مواصلة دعم البلدان المدرجة في جدول الأعمال من أجل إقامة أنظمة وطنية تساعد في اجتذاب الدعم المالي والتقني المستدام.

ونرحب باستعداد اللجنة إيلاء الاهتمام للبلدان المدرجة في جدول أعمالها وتقديم الدعم السياسي لها، بالإضافة إلى الدعم المقدم من الكيانات الأخرى، دعماً على سبيل المثال للحكومات في الاضطلاع بمسؤوليات جديدة تنشأ نتيجة

المدينة في مجال بناء السلام في أعقاب التفاعلات مباشرة ويعمقها. وفي ذلك الصدد، ينبغي للجنة أن ترصد تنفيذ مبادرة الأمين العام المتعلقة بالقدرات المدنية وتقدم التوصيات للقيام بذلك، وأن تقيم الآثار العملية لتلك المبادرة على بناء القدرات الوطنية في مجالات بناء السلام ذات الأولوية القصوى.

ومن المهم على نحو واضح أن نؤكد أن البلدان الخارجة من الصراعات تحتاج إلى هيئة كلجنة بناء السلام تشكل محفلاً لحشد الدعم، وإسداء المشورة لها، والتعريف بحالاتها على الصعيد الدولي، وبناء الثقة وإجراء الحوار فيما بين مختلف أصحاب المصلحة الوطنيين، وتعبئة الموارد المالية لمعالجة أولويات بناء السلام الآتية والطويلة الأجل. وفي ذلك الصدد، ينبغي للجنة بناء السلام أن تأخذ في الحسبان استنتاجات الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة، فضلاً عن الإسهامات المنبثقة عما أعربت عنه الدول الأعضاء بشأن ضرورة وضع نهج ميداني من حيث محوره، وكفالة تمويل أنشطة بناء السلام في الأجلين المتوسط والطويل في الوقت المناسب وعلى نحو يمكن التنبؤ به.

إننا نحیی ونقدر دور مكتب دعم بناء السلام، الذي لا يزال يكتسي أهمية حاسمة لكفالة أداء اللجنة لوظائفها بصورة فعالة من خلال تقديم المساعدة في وضع أدوات المشاركة، وتقييم التقدم المحرز صوب الوفاء بما تم التعهد به من التزامات، أو إزالة الحواجز وتحديد الفرص فيما يتعلق بتعبئة الموارد.

لقد كانت مشاركة سيراليون مع لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام مثمرة للغاية. وعلى نحو ما تم التشديد عليه في التقريرين، أحرزت اللجنة بفضل الجهود الحثيثة لتشكيلة سيراليون وصندوق بناء السلام والمناخين والشركاء الإنمائيين تقدماً كبيراً في جهود بناء السلام لدينا. وتشمل تلك الإنجازات دعم مؤسساتنا المعنية بإرساء الديمقراطية والحكم الرشيد بغية مواءمة عناصر بناء السلام في إطارنا الإنمائي مع

كما أود أن أشكر رئيس لجنة بناء السلام المنتهية ولايته، الممثل الدائم لبنغلاديش، على عرض تقرير اللجنة، وإدارة عملها على أكمل وجه خلال فترة ولايته، وعلى ما قدمه من دعم لعمل رئيس تشكيلة سيراليون وأعضائها. وعلى نفس المنوال، أود أن أشكر الوفود الأخرى في ما أعرب عنه من ترحيب بالرئيس الجديد للجنة بناء السلام، السيد رانكو فيلوفيتش، الممثل الدائم لكرواتيا، مؤكداً له دعم سيراليون.

وننوه بما بذلته اللجنة من جهد لتنفيذ توصيات استعراض هيكل بناء السلام بالأمم المتحدة لعام ٢٠١٠ (A/64/868)، لا سيما شروع اللجنة في أنشطة تدرج في إطار تمهيد السبيل لتعزيز أثرها وتأكيد ما تضيفه من قيمة مضافة، في الميدان، وباعتبارها محفلاً لوضع السياسات العامة لتطوير معايير خطاب بناء السلام بالأمم المتحدة وخارجها. وفي ذلك الصدد، نخطط علماً بما تبذله اللجنة من جهود بغية تعزيز علاقتها مع الكيانات التنفيذية بالأمم المتحدة، لا سيما القيادة العليا للأمم المتحدة في البلدان المدرجة على جدول أعمال اللجنة، وفريق الرؤساء والمؤسسات المالية الدولية، والأهم من ذلك، جهودها الرامية إلى تعزيز روابطها بالأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة. ونشجع اللجنة على مواصلة التفاعل مع البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي، والمنظمات الإقليمية والأطراف الفاعلة التنفيذية بمنظومة الأمم المتحدة، بغية تعزيز الشراكة ومواءمة الأنشطة. ويكتسي ذلك الأمر أهمية حاسمة لأنه ينطوي على إمكانية تعزيز ما تبذله اللجنة من جهود في مجالات التوعية السياسية، وتعبئة الموارد، ومكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والاتجار بالمخدرات.

ونحث اللجنة على مواصلة إسهاماتها في عمل فريق كبار الاستشاريين، لا سيما في مجال تحسين مساهمة الأمم المتحدة في تعزيز القدرات الوطنية على بناء السلام. ومما لاشك فيه أن المبدأ الأساسي المتمثل في الملكية الوطنية وأهمية دعم تنمية القدرات المدنية وبناء المؤسسات الوطنية سيوسع نطاق الخبرة



الدعم، لا سيما في مجال بطالة الشباب وتمكينهم، وإصلاح قطاع الأمن، ودعم العملية المقترحة لاستعراض الدستور، وإدارة الموارد الطبيعية، ومكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية باتباع نهج منسق على الصعيد دون الإقليمي، وضرورة تحقيق نمو قوي في القطاع الخاص يمكن أن يُترجم إلى مكاسب سلام ملموسة بصورة أكبر واستدامة توطيد السلام.

نحن على اقتناع بأن تشكيلة الوفد تجسد استمرار عزم لجنة بناء السلام على كفالة مواصلة الدعم الدولي لسيراليون. وأود أن أعرب، في هذه المرحلة، عن كامل تقدير سيراليون لرئيس تشكيلة سيراليون وأعضائها على التزامهم الثابت بتحقيق الأهداف التحويلية لسيراليون في مجالي بناء السلام والتنمية.

ونعتقد أن زيارة الرئيس كانت مثمرة، كما كان الحال دائما. وتتطلع سيراليون إلى زيارات أكثر انتظاما لأنها تشكل محفلا مهما لجميع الأطراف الفاعلة وأصحاب المصلحة للإعراب عن آرائهم بشأن الإنجازات والتحديات. كما أتاح وصول البعثة بُعيد بعثة التقييم التقني الأخيرة للأمم المتحدة الفرصة للنظر بصورة مستنيرة في عملية الانتقال من مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون إلى نظام للمنسقين المقيمين.

وفي الختام، باعتبار سيراليون أحد أوائل البلدان المدرجة على جدول أعمال لجنة بناء السلام، فإنها قد رسمت طريقا للآخرين يمكنهم التعلم منه. وقد شمل ذلك ضبط النهج المبكرة، بغية الاستخدام الأكثر فعالية لموارد صندوق بناء السلام، والتخفيف من العبء البيروقراطي الذي يثقل كاهل الحكومات، والمواءمة بشكل أفضل مع الأولويات الوطنية. كما انطوى كذلك على تحول في المنظور بعيدا عن المشاركات الكبيرة على المستوى الميداني، مع التركيز العملي، على دور سياسي أكبر يركز على الكيفية التي يمكن بها للجنة بناء السلام أن تصيح قاعدة دولية للدعوة والعمل بشأن كافة جوانب بناء السلام.

الرؤية المشتركة لفريق الأمم المتحدة القطري، وجهود تعبئة الموارد، والدعم السياسي.

لقد تجلّت تلك الإنجازات بوضوح في إجراء الانتخابات عام ٢٠١٢ على نحو ناجح. وفي ذلك الصدد، نشيد بصندوق بناء السلام ولجنة بناء السلام والشركاء الإنمائيين والمانحين على ما قدموه من مساهمات قيمة في إجراء الانتخابات بصورة ناجحة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. وقد كانت العملية سلمية بشكل استثنائي، ومنظمة جيدا من الناحية التقنية، واتسمت بنسبة مشاركة عالية من جانب الناجحين. وجسدت ازدياد قدرة المؤسسات الوطنية في سيراليون وتمكنها من قطع خطوات كبيرة في مجال بناء السلام. ولم يكن ذلك ليتحقق بسهولة بدون مواكبة لجنة بناء السلام لتلك الجهود ودعمها من لدن صندوق بناء السلام والشركاء الإنمائيين الرئيسيين والبلدان المانحة.

وإذ نستشرف آفاق المستقبل، فإن سيراليون بصدد صياغة أولوياتها للأعوام الخمسة المقبلة. وفي ذلك الصدد، تجسد الأولويات الناشئة لسيراليون فيما يتعلق بخطة الرفاه التحول المرغوب فيه كثيرا من حيث التركيز صوب تعزيز النمو الاقتصادي، وتحسين الخدمات الاجتماعية وبناء رأس المال البشري. ولتحقيق ذلك الهدف، بالاستفادة من خطة التغيير، نقوم بوضع استراتيجية لمعالجة تحدياتنا الإنمائية القادمة ذات الأولوية. وبالتالي، فإننا نحث أعضاء تشكيلة سيراليون في لجنة بناء السلام، وأعضاء لجنة بناء السلام عموما، ومكتب دعم بناء السلام والشركاء الإنمائيين فضلا عن المانحين، على دعم تطلعاتنا الإنمائية، بما في ذلك الانتقال السلس إلى نظام للمنسقين المقيمين قوي ومزود بموارد وافية.

قام رئيس تشكيلة سيراليون، سفير كندا غيرمو ريشينسكي، بزيارة إلى سيراليون في شباط/فبراير هذا العام، وقدم تقريرا وإحاطة إعلامية عن التشكيلة يشددان على ما أحرز من تقدم في معالجة الأولويات الرئيسية لبناء السلام وضرورة مواصلة تقديم



بناء السلام. وبصفة عامة، نعتقد أنه بوسع الأطراف الفاعلة في مجال بناء السلام، الاضطلاع بدور أكثر محورية واستراتيجية في الهيكل العام للأمم المتحدة. والأمر صحيح بوجه خاص، ليس فقط للجنة بناء السلام بوصفها هيئة استشارية حكومية دولية، بل أيضا بالنسبة لمكتب دعم بناء السلام.

أولا، ينبغي للجهود التي تبذلها لجنة بناء السلام التركيز على الأثر الفعلي الميداني ومن ثم أعمال التشكيلات القطرية الست. ويكتسي إنشاء وتعزيز الشراكات مع أصحاب المصلحة داخل منظومة الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الأخرى، مثل المؤسسات المالية الدولية، أهمية حاسمة في هذا الصدد، ويستحقان اهتماما متواصلا. كما ينبغي أيضا مواصلة استكشاف الروابط مع القطاع الخاص. لكن لا يكفي مجرد إنشاء شراكات. وضمان تنسيق واتساق الجهود المتبادلة أمر مهم لنجاحها. وأظهرت لنا النتائج الإيجابية التي حققها مؤتمر شركاء التنمية لبوروندي، المعقود في جنيف في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، الكيفية التي يمكن من خلالها للشراكات المدارة بشكل جيد أن تحدث التغيير.

ثانيا، تحتاج مسألة سحب بعثات الأمم المتحدة، ودور اللجنة في هذه العملية، إلى أن يفهما بشكل أفضل. وحققت ثلاث من التشكيلات الست التابعة للجنة بناء السلام، وهي تشكيلات بوروندي وسيراليون وليبيريا، إنجازات بارزة في هذا الصدد. إننا نرحب بالمناقشات الأولية التي دارت في إطار الفريق العامل التابع للجنة، ونأمل في مواصلة هذه المناقشة الهامة وتوسيعها، بغية تحديد القيمة المضافة للعمليات الانتقالية للجنة بشكل أفضل. ويتعين أن تجري تلك المناقشات بشكل مثالي، بالتعاون الوثيق مع مجلس الأمن، الذي له القول الفصل في انتهاء عمل بعثات الأمم المتحدة.

ثالثا، وبصورة أعم، فإننا نرى أنه يتعين على لجنة بناء السلام أن تعزز بشكل أفضل دورها بوصفها المحفل الرئيسي

ومع ذلك، وعلى الرغم من تلك الإنجازات، لا يزال العديد من المسائل المعلقة يتطلب بذل جهد في الأجل الطويل. ومن الواضح أن الوقت قد حان الآن بالنسبة للمجتمع الدولي من أجل إيلاء مزيد من الاهتمام إلى سيراليون، من خلال توفير المساعدة المطلوبة المستمرة للبناء على المكاسب التي تحققت حتى الآن. وبالمثل، ثمة حاجة إلى إرساء مرحلة انتقالية متوازنة تأخذ في الاعتبار سد الفجوات الحساسة التي ظهرت خلال العملية الانتقالية وبعدها. قبل كل شيء، ينبغي أن تتناسب وتيرة الانتقال مع الاحتياجات على أرض الواقع، ولا سيما بالنظر إلى إمكانات الاستثمارات الصغيرة في هذه المرحلة، من أجل الإسهام بشكل أساسي في توطيد السلام الذي تم تحقيقه بشق الأنفس. وفي ذلك السياق، نرحب بملاحظات السفير غيرمو رشينسكي، رئيس تشكيلة سيراليون، بخصوص حاجة التشكيلة إلى أن توجه انتباهها إلى دعم العملية الانتقالية، بما في ذلك عن طريق الدعوة إلى توفير ما يلزم من الموارد لسد الثغرات الناجمة عن التخفيض.

وأخيرا، نشدد على حاجة لجنة بناء السلام إلى مواصلة عملها مع الأولويات الجديدة لحكومة سيراليون، المنصوص عليها في الدعائم الثمان الواردة في خطة تحقيق الرخاء.

**السيد غريو (سويسرا) (تكلم بالفرنسية):** ترحب سويسرا بتقرير لجنة بناء السلام عن أعمال دورتها السادسة (A/67/715). ونرحب بصفة خاصة بالنهج التحليلي للتقرير، الذي صيغ وفقا للتوصيات الرئيسية لاستعراض عام ٢٠١٠ لهيكل الأمم المتحدة لبناء السلام. ويحدد التقرير، باستخدام أمثلة محددة مستمدة من التشكيلات القطرية الست المخصصة للجنة، التحديات والفرص الرئيسية للجنة بناء السلام.

ومن أجل تفادي تكرار النقاط الرئيسية للتقرير، التي تنفق معها تماما، سأقصر بياني على ثلاث نقاط، ولا سيما على أساس خبرتنا، بصفتنا رئيسا لتشكيلة بوروندي التابعة للجنة

السادسة، والرئيس الحالي للجنة بناء السلام، السفير فيلوفيتش من كرواتيا، على بيانه الشامل. ويؤيد وفد بلدي تماما الأولويات التي حددها رئيس لجنة بناء السلام رنكو فيلوفيتش. بينما تؤيد أوكرانيا البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي، أود أن أتناول بعض النقاط بصفتي الوطنية.

في رأينا، يشير تقرير لجنة بناء السلام المعروض علينا اليوم، الذي يتضمن عنصرا تحليليا ثمينا، إلى جوانب هامة للقيمة المضافة للجنة وميزاتها النسبية. ويرحب وفد بلدي بشكل خاص بدعم لجنة بناء السلام، فيما يخص التنظيم الناجح للانتخابات في سيراليون ووضع استراتيجية مصالحة وطنية في ليبيريا، وتعبئة الموارد لدعم الاستراتيجية الجديدة للحد من الفقر في بوروندي.

وفي الوقت ذاته، فإننا نتفق مع أحد الاستنتاجات القائلة 'ن' تفرد تركيب عضوية اللجنة، فضلا عن تفرد طابعها، بوصفها منبرا سياسيا يتألف من الجهات الفاعلة العالمية الأكثر نفوذا، لا يزال يتعين الاعتراف بهما.

وإذ نمضي قدما، ينبغي أن تركز أولويتنا على تنفيذ الوثيقة الختامية لمؤتمر الاستعراض لعام ٢٠١٠ من أجل زيادة تعزيز لجنة بناء السلام، وتأكيد أهميتها وتحسين أدائها وأثرها الميداني على حد سواء. ونرى أن ذلك ينبغي أن يشمل زيادة القدرة التحليلية للجنة، وتعزيز تفاعلها وتعاونها على نحو وثيق مع مجلس الأمن. ويجب أن تولي لجنة بناء السلام أيضا الاهتمام الواجب والشامل بحالات البلدان المدرجة في جدول أعمالها، وخاصة تلك التي شهدت عرقلة لنظامها الدستوري، الأمر الذي ينتقص من التقدم المحرز في بناء السلام. ويمكن للتشكيلات القطرية المحددة ذات الصلة، والفريق العامل المعني بالدروس المستفادة الاضطلاع بدور قيادي في تلك العملية.

لتبادل وجهات النظر بشأن بناء السلام في الأمم المتحدة، بالنظر إلى تكوينها الفريد، الذي يجمع بين مجموعات الأمم المتحدة الرئيسية ذات الصلة. ونحن، على سبيل المثال، نحبذ كثيرا إدراج المسائل المرتبطة ببناء السلام في البرنامج الإنمائي في فترة ما بعد عام ٢٠١٥. وبالتالي، يمكن عقد مناقشة تركز على تلك الجوانب في لجنة بناء السلام.

ومع ذلك، لا ينبغي للجنة أن تتناول فقط عمليات الأمم المتحدة. كما يتعين أيضا استكشاف ومناقشة إمكانات عملية بوسان الخاصة بمجموعة الدول الهشة السبع، والاتفاق الجديد للانخراط في مساعدة الدول الهشة، في إطار لجنة بناء السلام. على أي حال، فإن البلدان الستة المدرجة على جدول أعمال اللجنة قد وقعت على الاتفاق الجديد.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أقول بضع كلمات عن صندوق بناء السلام، بما أن تقرير الصندوق (A/67/711) هو أيضا قيد النظر خلال هذا الصباح. إننا نرحب بالمساهمة القيمة للصندوق في تعزيز بناء السلام، ونرحب بصورة خاصة بإعلان مساعدة الأمين العام السيدة جودي شينغ - هوبكيتز، بأن دفعة مالية ثالثة ستخصص لبوروندي. كما أننا نشجع الجهود الرامية إلى تحسين التنسيق بين الصندوق والوسائل المماثلة للبنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

في الختام، نود أن نعرب عن شكرنا الخالص للسفير مؤمن، ممثل بنغلاديش، والرئيس السابق للجنة بناء السلام، الذي أعد هذا التقرير تحت إشرافه؛ وموظفي مكتب دعم بناء السلام؛ ومساعدة الأمين العام السيدة جودي شينغ - هوبكيتز وفريقها، على الجهود القيمة التي بذلوها.

**السيد سيرغييف** (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أعرب عن الشكر للرئيس السابق للجنة بناء السلام، السفير مؤمن، ممثل بنغلاديش، على عرضه الغني بالمعلومات، لتقرير لجنة بناء السلام (A/67/715) في دورتها

الوطنيين، فضلا عن مشاركة الشق المدني في أكثر من ٢٠ بعثة للسلام تحت رعاية الأمم المتحدة. وتعزز أوكرانيا - في إطار المتابعة العملية لعضويتنا الأولى في لجنة بناء السلام بشكل عام، وفي تشكيلة ليبريا على وجه الخصوص - إيفاد جيل جديد من وحدة الشرطة التي تم تشكيلها إلى بعثة الأمم المتحدة في ليبريا.

وسنبذل قصارى جهدنا من أجل المضي قدما بمجدول أعمال الأمم المتحدة لبناء السلام، وتعزيز أثر لجنة بناء السلام في مرحلة ما بعد الصراع والمجتمعات الهشة. ونأمل على ذلك الأساس، في أن توكل إلينا مسؤولية العمل في لجنة بناء السلام في العامين ٢٠١٤ و ٢٠١٥، بصفة ممثلين لفئة الجمعية العامة. ختاماً، أود أن أعرب عن دعمنا الكامل لمكتب دعم بناء السلام وصندوق بناء السلام.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.

ونتشاطر تماماً الرأي القائل إن السبيل لإحداث تغيير في الميدان يتمثل في أن تكون لجنة بناء السلام أكثر أهمية ومرونة، وأفضل أداء وطموحا، وأن تتمتع بدعم وفهم أفضل. وفي هذا الصدد، يتطلع وفد بلدي إلى التنفيذ المبكر لجدول الأعمال الابتكاري الذي يمضي فيه العمل قدما على نحو ما ورد في ختام تقرير اللجنة.

ويعتبر بناء السلام إحدى الركائز التي يستند إليها إسهام أوكرانيا المتعدد الأبعاد في أنشطة الأمم المتحدة في مجال صون السلم والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، فقد أدركنا أن عضويتنا في اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام في العامين ٢٠١١ و ٢٠١٢ كانت امتيازاً ومسؤولية بنفس القدر. ومن بين أبرز ملامح تجربة أوكرانيا الأولى في اللجنة، تولي منصب نائب رئيس اللجنة التنظيمية في عام ٢٠١١، والمشاركة النشطة في فريق الرئيس العامل، والمشاركة في الزيارات الميدانية الأولى من نوعها التي قامت بها وفود لجنة بناء السلام الشاملة إلى غينيا وليبيريا، فضلا عن الإسهام في أنشطة الفريق التوجيهي لتشكيلة ليبريا.

ويسرنا أيضاً أننا تمكنا من تقديم إسهامات كبيرة في العديد من المجالات الهامة، من أجل زيادة القيمة المضافة لأعمال لجنة بناء السلام. وقد أولي اهتمام خاص بتعزيز القدرات المواضيعية للجنة في المسائل الشاملة لجميع القطاعات، من قبيل مشاركة المرأة في بناء السلام، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، ودور الطفل والشباب في بناء السلام، والارتباط بين حفظ السلام وبناء السلام، فضلا عن تعزيز مؤسسات بناء السلام ومزيد من التفاعل مع أجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة. وأذكر هنا تنظيم أول حدث رفيع المستوى بصورة مشتركة بين لجنة بناء السلام وهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

ولن أوفي حفظة السلام الأوكرانيين حقهم إن لم أذكر أن إسهام بلدي في جهود بناء السلام التي تبذلها الأمم المتحدة قد تيسرت عبر المشاركة النشطة من قبل أفراد الجيش والشرطة